وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف-
Universite Chadli Ben Djedid - El Tarf –
كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté Des Sciences Economiques Sciences Commerciales Et Sciences De La Gestion

الرقم التسلسلي :.....  السنة الجامعية : 2018-2019

قسم : العلوم الإقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان :

# استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

.....

تحت إشراف الدكتور:
- بحري بوبكر

من إعداد الطالبتين :
- نموشي أسماء
- بوشويشة بشرة

# شكر وعرفان

**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :**

**" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "**

**صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.**

**الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وإمتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه و أتباعه وسلم.**

**بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين شجعونا على الإستمرار في مسيرة العلم والنجاح ، وإكمال الدراسة الجامعية والبحث ، إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الاستاذ الدكتور" بحري بوبكر " ، إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسير ؛ كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.**

# الإهداء

**إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى بني الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم**

**إلى من أحمل اسمك بكل فخر إلى من جرع الكأس فارغا ليسقسني قطرة حب ، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى القلب الكبير والدي العزيز .**

**إلى حكمتي وعلمي ، إلى طريقي المستقيم إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية .**

**إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ، إلى من آثروني على أنفسهم إخوتي هشام ، روميساء وأنيس .**

**إلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي وصحبتي أثناء مشواري الدراسي وخاصة ابنة خالي**

**وإلى جميع أفراد عائلتي .**

**أسماء**

## فهرس المحتويات :


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **ملخص** | **I** |
| **Résumé** | **II** |
| **الإهداء** | **III** |
| **الشكر والعرفان** | **V** |
| **قائمة الأشكال** | **VI** |
| **قائمة الجداول** | **VII** |
| **قائمة الملاحق** | **IX** |
| **قائمة المختصرات** | **X** |
| **فهرس المحتويات** | **XI** |
| **المقدمة** | **أ** |
| **الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء البنكي** | **01** |
| تمهيد | **02** |
| **المبحث الأول : الجوانب الفكرية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية** | **03** |
| المطلب الأول : ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية | **03** |
| أولا: مفهوم تقييم الأداء | **03** |
| ثانيا : أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي في البنوك | **04** |
| ثالثا :مراحل تقييم الأداء المالي فبي البنوك | **05** |
| رابعا : العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي في البنوك | **07** |
| المطلب الثاني : أساسيات تقييم الأداء المالي في البنوك | **09** |
| أولا: عناصر تقييم الأداء البنكي | **09** |
| ثانيا : القواعد الاساسية لتقييم الأداء البنكي | **09** |
| ثالثا: مصادر معلومات تقييم الأداء البنكي | **10** |
| رابعا: الصعوبات أو الخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء البنكي | **11** |
| **المبحث الثاني : المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية** | **13** |
| المطلب الأول :ماهية التحليل المالي | **13** |
| أولا : مفهوم التحليل المالي | **13** |
| ثانيا : أهداف التحليل المالي | **14** |
| ثالثا : مقومات التحليل المالي | **15** |
| رابعا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي | **16** |
| المطلب الثاني : المؤشرات المالية كأداة لتقييم الأداء المالي في البنوك | **19** |
| أولا: مفهوم المؤشرات المالية | **19** |
| ثانيا : الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية | **19** |
| ثالثا : خصائص المؤشرات المالية | **20** |
| رابعا : أنواع المؤشرات المالية | **20** |
| **المبحث الثالث : المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية** | **24** |

## فهرس المحتويات :


| | |
|---|---|
| المطلب الأول : القيمة الإقتصادية المضافة EVA | 24 |
| أولا: نشأة القيمة الاقتصادية المضافة | 24 |
| ثانيا : مفهوم EVA وطريقة حسابها | 24 |
| ثالثا : مزايا القيمة الاقتصادية المضافة | 27 |
| رابع : عيوب القيمة الاقتصادية المضافة | 28 |
| المطلب الثاني : نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS | 29 |
| أولا: نشأة ومفهوم معيار CAMELS | 29 |
| ثانيا : كيفية استخدام معيار CAMELS | 31 |
| ثالثا: أسس تصنيف عناصر معيار CAMELS | 33 |
| رابعا: مزايا وعيوب معيار CAMELS | 44 |
| خلاصة | 46 |
| **الفصل الثاني : دراسة عن البنك الأردني للاستثمار والتمويل** | 47 |
| تمهيد | 48 |
| **المبحث الأول : لمحة عن البنك الأردني للاستثمار والتمويل** | 49 |
| المطلب الأول : البطاقة التعريفية للبنك الأردني للاستثمار والتمويل | 49 |
| المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل | 50 |
| المطلب الثالث : أهمية البنك الأردني للاستثمار والتمويل | 51 |
| **المبحث الثاني : تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل باستخدام المؤشرات المالية التقليدية** | 52 |
| المطلب الأول : مؤشرات الربحية و مؤشرات السيولة | 52 |
| المطلب الثاني : مؤشرات ملاءة رأس المال ومؤشرات توظيف الأموال | 54 |
| **المبحث الثالث: تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل باستخدام نظام CAMELS** | 56 |
| المطلب الأول : تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول وسلامة الإدارة | 56 |
| المطلب الثاني : تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل من حيث الربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق | 67 |
| خلاصة | 74 |
| **خاتمة** | 75 |
| **قائمة المراجع** | 80 |
| **الملاحق** | 86 |

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك التجاري وكذلك ابراز أهمية تقييم الأداء المالي وأهم المؤشرات المستخدمة في ذلك وتم اسقاط هذه الدراسة على البنك الأردني للاستثمار والتمويل خلال الفترة [2015-2018] ،وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للبنك حيث تم اختيار بعض المؤشرات المالية التقليدية والحديثة من أجل اختبار مدى كفاءة الأداء المالي .

وبعد اجراء تقييم للبنك وجدنا أنه على البنك الأردني للاستثمار والتمويل مراقبة ومتابعة الوضعية المالية واعطاء أهمية بالغة لعملية تقييم الأداء المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية لانها تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك وتكشف مواطن الضعف والاختلالات ، كذلك تم تصنيف البنك الأردني للاستمار والتمويل في الصنف 2 مما يعني أن أداءه مرضي وموقفه سليم نسبيا ، ينطوي على بعض القصور في مؤشر السيولة وهذا مايدل على أهمية استخدام المؤشرات في عملية تقييم الأداء المالي للبنك للوقوف على نقاط القوة والضعف لتحقيق الأهداف المرادة


**الكلمات المفتاحية :** تقييم الأداء ، المؤشرات المالية ، البنك التجاري .

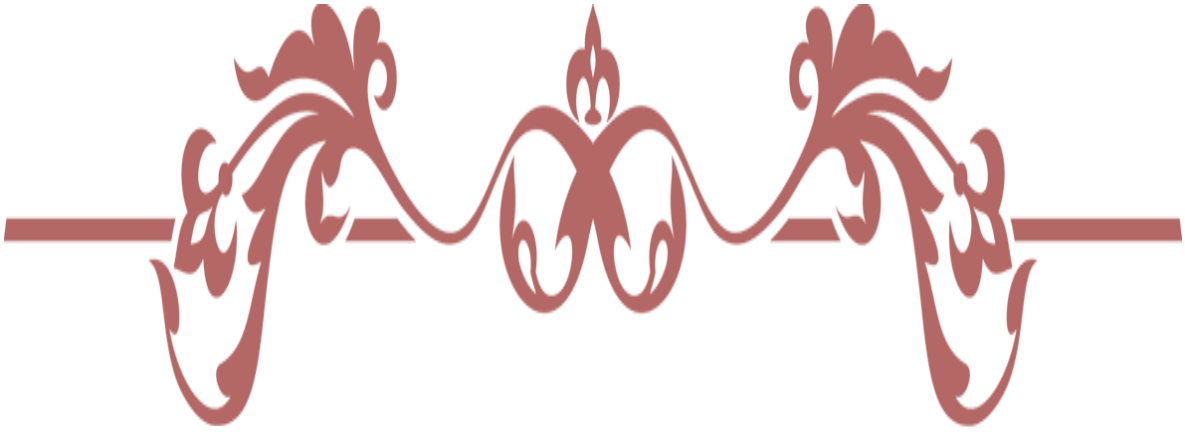

# المقدمة

**مقدمة:**

يعتبر تقييم أداء البنوك التجارية عملية ضرورية و ملحة خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم تحولات وتوسع المعاملات البنكية والتي كانت لها أثر على الأداء وكفاءة ومردودية البنوك التجارية ،ويتطلب ذلك مجموعة من الأساليب والمؤشرات التي تهدف في مجملها إلى رفع مستوى الأداء ومن ثم المساعدة على اتخاذ القرار وذلك في ضوء ما توفر هذه المؤشرات من معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية .

وبما أن النظم التقليدية لتقييم الأداء لها محدداتها و هي قاصرة في إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة البنك بسبب اعتمادها على التحليل الكمي دون النوعي ، لذا ظهرت معايير جديدة تهتم بكلا الجانبين وتعطي تقييم شامل لأداء البنك ومن بين أهم هذه المعايير نظام تقييم البنك الأمريكي camels ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA .

لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على قدرة نظام تقييم الأداء البنكي camels في تقييم أداء البنوك التجارية مقارنة بمؤشرات الأداء التقليدية من خلال تطبيق الدراسة على البنك الأردني للاستثمار والتمويل .

**إشكالية الدراسة :**

مما سبق طرحه يمكن لنا صياغة الإشكالية الرئيسة للموضوع بالشكل التالي :

**ما مدى مساهمة المؤشرات المالية في قياس مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية ؟**

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ؟
- النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المؤشرات المالية يمكن أن تعبر بشكل نهائي وقطعي على مستوى الأداء المالي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل؟

**فرضيات الدراسة:**

- تقييم الأداء المالي هو تحليل معلومات مالية من أجل التعرف على الوضعية المالية للبنك في فترة ما.
- لاشك في أن النتائج المتوصل إليها تعبر بشكل نهائي وقطعي على مستوى الأداء المالي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل.

**أهمية الدراسة:**

- أهمية تقييم الأداء في مساعدة البنوك التجارية على اتخاذ القرار بالاعتماد على المؤشرات المالية
- تناول مؤشرات التقييم التقليدية ومقارنتها بأدوات التقييم الحديثة
- أهمية نظام camels في تقييم أداء البنوك التجارية لتقييمه الجوانب الكمية والنوعية واعتماده على تقييم كل من كفاية رأس المال ، جودة الأصول ،الإدارة ، الربحية ،السيولة ، الحساسية اتجاه مخاطر السوق

**أهداف الدراسة:**

- التعرف على مؤشرات تقييم البنوك التجارية ، ومدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية .
- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم أداء البنوك من خلال دراسة حالة البنوك التجارية .
- تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل ومعرفة درجة تصنيفه بالاعتماد على بعض النسب المالية التقليدية ونظام camels.

**منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :**

تتضمن منهجية الدراسة المنهج الوصفي ،التحليلي و الإحصائي ضرورة لما يتطلبه الموضوع ، كما تم استخدام العديد من المراجع لبناء الدراسة ، تنوعت بين كتب ، مذكرات ، مجلات ، مواقع إلكترونية وغيرها بالإضافة إلى استخدام القوائم المالية للبنك للسنوات قيد الدراسة لما تحمله من معلومات وبيانات تساعدنا في حساب النسب وتحليلها .

**حدود الدراسة :**

**الحدود الموضوعية للدراسة :**تقدم دراسة حول استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية .

**الحدود المكانية والزمنية :** تقدم الجانب التطبيقي على دراسة حالة البنك الأردني للاستثمار والتمويل لصعوبة الحصول على التقارير المالية في البنوك التجارية الجزائرية للفترة الممتدة بين [2015-2018].

**أسباب اختيار الموضوع :**

هناك العديد من الأسباب لاختيار الموضوع نذكر منها :

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص الذي تلقيناه ، حيث يعتبر من المواضيع التي تدخل في صميم تخصص اقتصاد نقدي وبنكي .
- يعتبر موضوع تقييم الأداء ومؤشراته من أهم المواضيع الحديثة في مجال البنوك .
- جعل المذكرة محل استفادة الطلبة .
- الرغبة الذاتية للبحث أكثر في الموضوع

**الدراسات السابقة :**

- حنان تريعة 2015 ، العنوان :" أهمية نظام camels في تقييم أداء البنوك التجارية "، الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر، سلطت هذه الدراسة الضوء على نظام camels الذي يتم من خلال الكشف عن نقاط الضعف والقوة في أداء البنك من خلال تقييم كل الجوانب الكمية والنوعية والتي تشمل كفاية رأس المال ،جودة الأصول ،الإدارة ، الربحية السيولة ،الحساسية اتجاه مخاطر السوق ، وتبين لنا من خلال الدراسة أن الجزائر لا تطبق هذا النظام على البنوك التابعة لجهازها البنكي ، فحاولنا من خلال هذه الدراسة تطبيق هذا النظام على أحد البنوك الجزائرية ألا وهو البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين [2010 -2013] فتبين لنا أن البنك يمتلك نسبة ملاءة جيدة تمكنه من

مواجهة المخاطر التي تواجهه ويحقق أرباح جيدة تضمن له الاستمرارية ، إلا أنه يعاني من الديون المتعثرة التي تأثر على جودة أصوله ، كما أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة وعليه اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك لمواجهة الالتزامات الفورية .

- أحمد نور الدين الفرا ، العنوان :"تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي " ، تناولت الدراسة البنك فلسطين كدراسة حالة في الفترة الممتدة بين 2004 و2007 حيث عملت هذه الدراسة على تقييم أداء بنك فلسطين باستخدام نظام camels لمعرفة مدى وجود حالة ضعف تشوب أداء بنك فلسطين من خلال مؤشرات تقييم كل من كفاية رأس المال ،الأصول ،الإدارة ،الربحية ،السيولة ن الحساسية اتجاه مخاطر السوق وتوصل الباحث إلى تصنيف بنك فلسطين في التصنيف الأول مما يعني أن أداء البنك قوي وسليم في العديد من النواحي
- تميسة سهام 2014، العنوان : " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels " ، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير أكاديمي ، حيث تهدف الدراسة إلى تقييم أداء وكفاءة البنك الوطني الجزائري وتحديد مدى إلتزامه بمعايير التقييم الدولية ، أيضا الوضع المالي للبنك ، وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار camels على البنك التجاري الجزائري خلال الفترة الممتددة من [2012-2008] ، وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك عموما يلتزم بالمعايير الدولية ومواكبة التطورات الراهنة ومساهمته في الجهاز الاقتصادي للدولة ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هي أن نموذج camels يتميز بعناصر مالية فنية و إدارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنك ، يكشف معيار camels نقاط القوة والضعف في البنوك .
- شعبان محمد لولو 2015 ، العنوان : " قدرت مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير تغير القيمة الاقتصادية المضافة للأسهم " ، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير ، تناول الموضوع دراسة تطبيقية عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر أداء حديث ومؤشرات الأداء التقليدية ( العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية ، ربحية السهم الواحد ) من جهة وبين القيم السوقية لأسعار الأسهم في بورصة فلسطين من جهة أخرى واختيار أيهما أكثر قدرة على تفسير التغير في القيم السوقية لأسعار الأسهم ، وكان من أهم نتائج الدراسة أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يتمتع بقدرة تفسيرية عالية للتغير في القيم السوقية وأسعار الأسهم ويتفوق على معدل العائد على حقوق الملكية في ذلك ، وان مؤشر ربحية السهم الواحد يمتلك أعلى قدرة تفسيرية بين مؤشرات الأداء ثم يليه معدل العائد على الأصول الأصول ثم يليه مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة .

**ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :**

- من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها التقت نحو مناقشة مشكلات محددة ذات علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي تشكل أساسا جيدا للاستفادة من النتائج التي توصلت إليها ، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :
- أنها تناولت كيفية تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل باستخدام النسب المالية الأربعة بالإضافة إلى نموذج camels لان اغلب الدراسات السابقة اعتمدت في تقييم أداء البنوك على المقاييس الاقتصادية مثل camels ، كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الجانب التطبيقي من حيث الإطار المكاني والزماني حيث أن دراستنا اعتمدت على البنك الأردني للاستثمار والتمويل للفترة الممتدة بين [2018-2015].

**التقسييم المنهجي للدراسة :**

لتجسييد موضوع الدراسة والوصول إلى نتائج منتظرة وبصفة منظمة تم اعتماد خطة تتضمن فصلين ومقدمة وخاتمة بالإضافة إلى ملخص وجاء كالتالي :

* **الفصل الأول :** الذي اشتمل على " الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية " وبدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول الجوانب الفكرية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، المبحث الثاني المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، المبحث الثالث المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

***الفصل الثاني :** تحت عنوان " دراسة عن البنك الأردني للاستثمار والتمويل " . والذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول لمحة عن البنك الأردني للاستثمار والتمويل ، المبحث الثاني تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل باستخدام المؤشرات المالية التقلدية أما المبحث الثالث فقد كان تحت عنوان تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل باستخدام نموذج camels .

لنقدم في الأخير خاتمة لأهم النتائج والاقتراحات واختبار فرضيات الدراسة وأيضا الأفاق المكملة لهذه الدراسة .

**صعوبات الدراسة :**

واجهنا العديد من الصعوبات التي حالت وأن تكون الدراسة كما خططنا لها ، ونذكر من بين هذه الصعوبات ما يلي:

- قلة المراجع التي تدرس تقييم الأداء للبنوك التجارية عامة ونظام camels خاصة
- التأثير السلبي للانقطاع عن الدراسة على تزويدنا بالمعلومات والمراجع من المكتبة والالتقاء بالأستاذ المشرف
- صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالبنوك الجزائرية العمومية وذلك بحجة سرية الموضوع مما أدى إلى الاعتماد في الدراسة التطبيقية على البنوك الأردنية .

- عدم القدرة على تطبيق معيار القيمة الاقتصادية المضافة EVA في دراستنا وذلك لضرورة توفر 164 تعديل للسنة الواحدة من أجل القيام بحسابها .

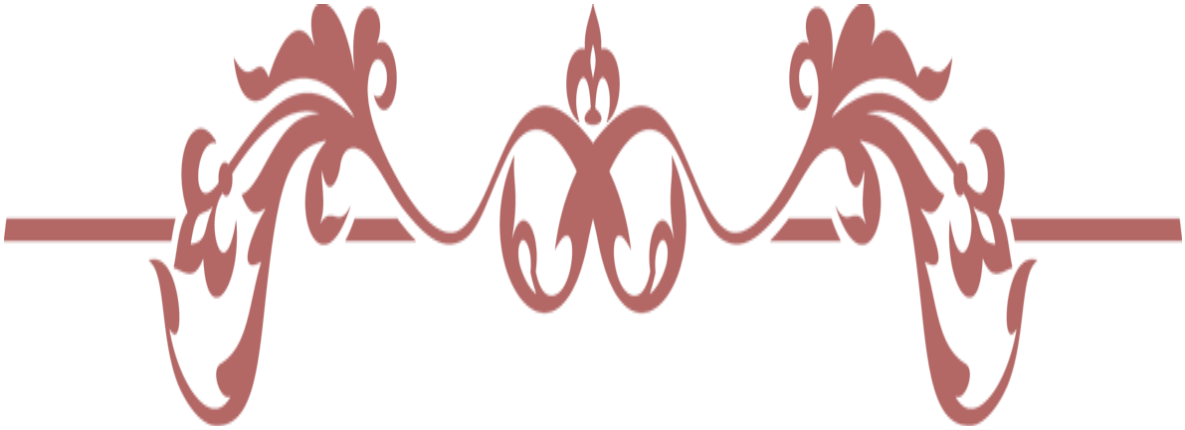

# الفصل الأول

**تمهيد:**

تمثل البنوك قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني ، وتلعب دورا رئيسيا في دعمه وتطويره وفي ظل ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية ، تكنولوجية ومعلوماتية متسارعة، أصبح من المهم إرساء نظام بنكي مستقر قادر على الأداء الكفء يتمتع بكفاءة عالية من حيث تخصيص الموارد وتخفيض التكاليف .ولذلك يعتبر موضوع تقييم الأداء ومؤشراته من أبرز المسائل الهامة في مجال الإدارة ، إذ تهدف في مجملها إلى رفع مستوى الأداء ومن ثم المساعدة على اتخاذ القرار في ضوء ما توفره هذه المؤشرات من معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية كالملاك والمستثمرين والمقرضين وغيرهم،حيث لكل منهم نظرته وتفسيره في تقييم الأداء ،وبذلك أصبح من الضروري تقييم أداء البنوك لتحسين وتطوير نوعية عملها ونوعية الخدمات التي تقدمها ، إضافة إلى وضع خطط مستقبلية للنهوض بالعمل البنكي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتقني .

لذا سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم عملية تقييم الأداء البنكي وأهميتها وأهدافها ، وكذلك تناول أهم المؤشرات التقليدية (المقاييس المحاسبية ) وكذا المؤشرات الحديثة (المقاييس الاقتصادية ) المتبعة في تقييم أداء البنوك التجارية.

## المبحث الأول:الجوانب الفكرية لتقييم الأداء في البنوك التجارية

### المطلب الأول:ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك

استأثر موضوع الأداء اهتمام الكثير من الباحثين والإداريين والمستثمرين لارتباطه بجوانب مهمة من البنوك على اختلاف أنواعها ولما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيقها لأهدافها.

**أولا: مفهوم تقييم الأداء**

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء نرى من الضروري أولا تحديد مفهوم الأداء .

- فيعرف الأداء على أنه :"مركز ذو مسؤولية يتمثل في الفعالية و الإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها ، فالفعالية تحدد المستوى لتحقيق الأهداف ، أما الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك ".**(تالي رزيقة،2012،ص.03)**
- كما يعرف كذلك على أنه :" مفهوم يربط بين اوجه النشاط وبين الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها".

ومن خلال ماسبق يمكن إعطاء تعريف شامل : الأداء يتمثل في قدرة البنك على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة ، باستغلالها لمواردها المتاحة استغلال أمثل.**(بوسهوة ومكيد،2014، ص.157)**

أما في مايخص تقييم الأداء فقد وردت مفاهيم عدة ومختلفة لعملية تقييم الأداء منها:

- يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه :"الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ماهو متحقق فعلا وماهو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب" .**(الكرخي،2010،ص.31).**

-كذلك ينظر إلى تقييم الأداء بأنه :"وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر،وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة".**(لعشوري نوال ،2018 ،ص.03).**

-و بتعبير آخر يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه :"عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة ".**(رقية غزال،2014،ص.16).**

مما سبق ، تم التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء بصفة عامة .لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو مفهوم تقييم الأداء المالي للبنك إذ يمكن تعريفه كما يلي :هو عملية منظمة ينتج عنها معلومات تفيد في اتخاذ قرار أو إصدار حكم على قيمة معينة وتهدف عملية التقييم إلى معرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المنشودة بأحسن صورة ممكنة .**(شامي نعيمة ،2017، ص.26).**

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء البنكي هو مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية و البنكية ،وتحليلها و تفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي وتكوين معلومات تساعد على اتخاذ القرارات كما تساعد أيضا في تقييم الأداء البنكي وكشف الانحرافات والتنبؤ بالمستقبل .

**ثانيا:أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي في البنوك**

**1/ 1 : أهداف تقييم الأداء البنكي**

لعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية أهداف متنوعة يمكن حصرها فيما يلي :

- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة مسبقا الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة ولمدة محددة ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء.**(سناء مسعودي ،2012،ص ص.28-29).**
- الكشف على مدى تحقيق القدرة الايرادية والقدرة الكسبية ،حيث أن الأولى تعني القدرة على توليد إيرادات سواء من الأنشطة الجارية أو الرأسمالية والاستثنائية ،بينما تعني الثانية القدرة على تحقيق فائض من الأنشطة **(لعشوري نوال،2018،ص.6).**
- التحقق من أن الانجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستخدام الأمثل للمورد .**(حفصي منية ،2016،ص.41).**
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.**(الكرخي ،2010،ص.32).**
- التحقق من أماكن الخلل في البنوك والبحث عن أسباب لوضع الحلول المناسبة وتصحيحا ومحاولة عدم الوقوع في الخطأ مستقبلا.**(شامي نعيمة ،2017،ص.27).**

**2/1: أهمية تقييم الأداء البنكي**

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة، خاصة بعد انهيار الكثير من البنوك العالمية العملاقة خلال الأزمة المالية العالمية ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية :

- تساعد البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدفة منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها . مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل **(لعشوري نوال ،2018،ص .4).**
- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام البنك لموارده المتاحة وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل ،وهل للبنك طموح لتحقيق ما هو أعلى أو أكثر اتساعا ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة .
- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية لعدم تكرارها ، ويساعد اكتشاف الانحرافات بكل نشاط من أنشطة البنك المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء إذ يركز المديرون على الانحرافات المكثفة ، وفي الوقت نفسه يستطيعون النظر لمهامهم الأخرى .

- تحقيق درجة من الملائمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية .
- يؤدي إلى تحديد العناصر الكفوءة لوضعها في المواقع الكفوءة الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج إلى المساعدة والتدريب للنهوض بأدائها .
- يظهر الأداء المالي مدى إسهام البنك في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من النتائج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير و الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال .**(رقية غزال، 2015، ص.16)** .

**ثالثا :مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك**

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل متعاقبة يمكن توضيحها في الأتي:

- **المرحلة الاولى :مرحلة جمع المعلومات والبيانات الإحصائية :**

وذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي ،قائمة الدخل ،قائمة التغيرات في حقوق الملكية ،قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم الكلية بالإضافة إلى البيانات والإحصاءات لعدة سنوات سابقة ،والبيانات المتعلقة بأنشطة البنوك المشابهة .

- **المرحلة الثانية :مرحلة دراسة وتحليل البيانات والإحصاءات :**

اذ يتعين توفر درجة معينة من مستوى الموثوقية أي أن تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وهنا يمكن الاعتماد على تقرير مدقق الحسابات المستقل وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية المعروفة لتحديد مدى موثوقية البيانات .**(مزنان،2009،ص.33)**.

- **المرحلة الثالثة:إجراء عملية التقييم:**

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط التي تمارسه البنوك التجارية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

- **المرحلة الرابعة:اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم (تحليل النتائج):**

في هذه المرحلة يتم تحليل نتائج التقييم و بيان مدى النجاح او الاخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري مع حصر و تحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط البنك التجاري ومن ثم تفسير الاسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات و وضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك مستقبلا.**(الكرخي، 2008 ،ص.39)**

- **المرحلة الخامسة:مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:**

ويتم ذلك بتزويد نتائج التقييم إلى مختلف الإدارات داخل البنك التجاري للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة المتابعة و الرقابة و حتى لا تتكرر نفس الأخطاء في المستقبل.

إن التقييم السليم و المتكامل لأداء أي بنك تجاري يعتمد على مجموعة من النسب أو المؤشرات مختارة بدقة وموضوعية ،وكذا تحديد كل العوامل المؤثرة في هذه العملية كل هذا

سوف يضمن إجراء تقييما موضوعيا مستندا إلى الأسلوب العلمي الرصين المحقق للأهداف بكافة مستوياتها لغرض الحكم على مدى نجاح أداء البنك أو إخفاقه وبيان أوجه الخلل او القصور في أدائه ،أن وجدت وإبراز الخيارات الموضوعية و السليمة و العلمية لمجابهة أوجه الخلل ولتحقيق هذا الهدف يمكن الاستعانة بأسلوبين لتقييم أداء البنك التجاري اما الاسلوب المحاسبي أو الأسلوب السوقي(الاقتصادي).**(لعشوري نوال،2018،ص.12).**

**شكل رقم (01):** مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك

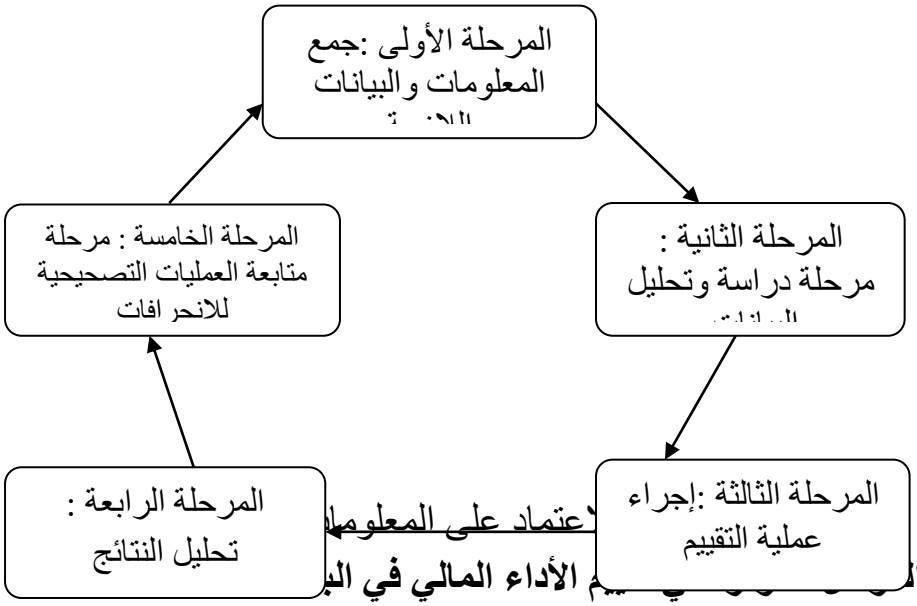


**المصدر** ...عتماد على المعلومات...

**رابعا : ال... تقييم الأداء المالي في البنوك**

**1/1: العوامل الداخلية**

- **الهيكل التنظيمي:**

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنوك وبأعمالها ’ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات ’حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الادارية في البنوك ، والتمايز الرأسمالي هو عدد المستويات الادارية ،أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين .

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء البنك من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد بالاضافة الى تسهيل

تحديد الأوامر للافراد في البنوك والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للادارة اتخاذ القرارات باكثر فاعلية **(لعشوري نوال، 2018، ص.10)** .

- **المناخ التنظيمي:**

و هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الادارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ،ويقصد بوضوح ادراك العاملين مهام البنك وأهدافه وعمليته وأنشطته مع ارتباطه بالاداء ،وأما اتخاذ القرار فيجب أخذه بطريقة عقلانية ، وأسلوب ادارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الاداء ، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءة من الناحيتين الادارية والمالية ،واعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال البنك .**(الخطيب ،2010،ص ص.48-49)**.

- **الحجم :**

وهو صورة انعكاس الموارد المتاحة للبنك ،ويتأثر الحجم بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعمل به البنك والبنوك كبيرة الحجم لاتتأثر كثيرا بفرد أو مجموعة الأفراد العاملين فيها أو من خارجها ،لذلك فان تغيير الادارة العليا للبنك لن يكون له تأثير كبير على أدائه مقارنة بالبنوك الصغيرة الحجم ’كذلك فان البنوك كبيرة الحجم تستطيع أن تحقق انتاجية ونسب ربحية أعلى ،اي توجد علاقة ايجابية بين حجم البنك وربحيته خاصة وأن البنوك الكبيرة تملك استقرار أكبر مما يزيد من قدرتها على البقاء . **(الخطيب ، 2010، ص. 49)** .

- **العوامل التاريخية :**

لا بد من توفر نظام متكامل لتقييم الأداء وأن يؤخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للبنك ، لتحديد مدى تأثيرها على النشاط البنكي ،ومما يجدر ذكره أن وجود نظام متكامل لتقييم كفاءة أداء البنوك مستندا الى مؤشرات معينة ومحددة انما يتطلب مراعاة هذه العوامل عند وضع هذا النظام وتركيب مؤشراته لتوفير الدقة والوضوح والموضوعية والأسلوب العلمي والعملي الرشيد عند الحكم على تقييم الأداء لهذه البنوك التجارية .**(لعشوري نوال،2018،ص.11)**.

**2/1:العوامل الخارجية**

- **السياسة النقدية:**

تتأثر البنوك التجارية بالسياسات الحكومية والقوانين واللوائح والقرارات التي يتخذها البنك المركزي حيث تسمح الدولة بتدفق الأموال الى نشاط معين دون غيره من الأنشطة ، الأمر الذي يتطلب من البنك أخذ ذلك بعين الاعتبار ،وهذا يعني التأثير على السياسات التمويلية والاستثمارية التي تنتهجها هذه البنوك في الوقت الذي تحرص فيه على تجنب مباشرة اي نشاط من شأنه أن يكون متعارضا مع تلك السياسات والقوانين واللوائح والقرارات .**(بابكر يسين،2006،ص.31)**.

- **التكنولوجيا:**

نظرا للتطور السريع والمتنوع للاعمال البنكية أصبح من الضرورة مواكبة التطور التكنولوجي ،فاستخدام المنظومات الالكترونية داخل البنك له تأثير كبير على مخرجات العمل البنكي ،حيث تمكنت البنوك من التوسع في أنشطتها والسرعة في اعداد المعلومات والمساعدة في عملية إتخاذ القرار ،كذلك تستخدم في وضع الخطط المتعلقة بربحية البنك ودراسة السوق الذي يعمل فيه البنك وغيرها من الأعمال ،كما أن المعلومات الإدارية الحديثة تؤثر على كفاءة الإدارة ،حيث تساعد في عملية التخطيط والرقابة والمراجعة وتنمية العاملين وتداول المعلومات ،فالتطور التكنولوجي له أثر كبير على عمل الإدارة في البنك وبالتالي يجب عليها مواكبته والإفادة منه الإفادة الأمثل .**(عبد الله صلاح ،2009،ص.37).**

- **العوامل الاقتصادية:**

يتأثر أداء البنوك التجارية بمجموعة من العوامل الاقتصادية من أبرزها : ماهية طبيعة الجهاز البنكي ودوره في خطط التنمية الاقتصادية والهيكل السائد لاسعار الفائدة الدائنة والمدينة ،وتعريفة أسعار الخدمات البنكية المقررة والامكانات المتاحة لمنح الائتمان ،والاتجاهات والاسلوب المتوقع تطبيقه في أداء البنوك التجارية خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق ظروف تنافسية عادلة مع البنوك الأجنبية .**(مزنان ،2009،ص.36).**

**المطلب الثاني :أساسيات تقييم الأداء المالي للبنوك**

**أولا: عناصر تقييم الأداء البنكي:**

من أهم عناصر تقييم الأداء نجد مايلي :

1. **الكفاءة:**إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في البنك كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل ،أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى **(نورالله ،1992،ص.15)** .
2. **الفعالية :**تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداما قادرا على تحقيق الأهداف والنمو والتطور **(سعدي و أوصيف،2009،ص.812)** .
3. **الإنتاجية:**وتتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في البنك ، واستغلالها مجموعة من النتائج وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق الموارد .
4. **الجودة :**هي قدرة البنك على تلبية حاجات العملاء وبأقل تكلفة ( **بوساحة سليمة و زلاسي هناء، 2018، ص .26)** .

**ثانيا: القواعد الأساسية لتقييم الأداء البنكي:**

وتتمثل فيما يلي:**(عمر تيمجغدين ،2013، ص ص.62-63)**

1. **تحديد الأهداف:** هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على البنك تحديد أهدافه ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها ، ولا يقتصر الأمر على

الهدف العام للوحدة إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها ، والتي تصنف إلى أهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية .

2. **وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل :** بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا ، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط ، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.
3. **تحديد مراكز المسؤولية :** حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز مسؤولية ، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض ، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى ،كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الإنحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها .
4. **تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء:** وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء البنك بأكمله أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الإعتبار عند المفاضلة بينها ، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة ،كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء ، كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة .

**ثالثا:مصادر معلومات تقييم الأداء البنكي :**

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، فيشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث والتقسيم الذي سيتم انتهاجه في هذا البحث هو:

**1/1 المصادر الخارجية :** يتحصل البنك على هذا النوع من المعلومات من محيطه الخارجي ، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات

- **المعلومات العامة :** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام البنك بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور ، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها .
- **المعلومات القطاعية:** فهذا النوع من المعلومات عموما يتحصل عليه البنك من إحدى الأطراف التالية : النقابات المهنية ، النشرات الاقتصادية ، المجلات المتخصصة ، بعض المواقع على الانترنيت ...الخ .لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر .**(تالي رزيقة، 2012،ص ص .23-24)**

**2/1 المصادر الداخلية:**

- **الميزانية :**هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للبنك وذلك في لحظة زمنية معينة .وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي يمتلكها بحيث تحافظ على تساوي الطرفين .
- **جدول حسابات النتائج :**ولقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه" بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ، ويبرر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ".
- **جدول تدفقات الخزينة:** يعتبر لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والاستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه .
- **الملاحق:** وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراما لمبدأ الصورة الوفية.**(فتيحة حجاج ،2014،ص.06)**

**رابعا: الصعوبات أو الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء:**

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص آخر ، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالبا ما تكون هذه الأخطاء نابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته ، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم .

1/1 **الأخطاء المتعلقة بالمقوم (القائم بالتقييم):**ومن بين هذه الأخطاء نجد :

- الانطباع الشخصي: والذي يتمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية التقييم سواءا بالسلب أو الإيجاب.
- شخصية القائم بتقييم الأداء إما أن يكون متساهلا أو متشددا أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم
- التحيز الشخصي: والذي يتمثل في ميل المقوم إلى بعض العمال لأسباب تكون خارجة عن عمله،سواء كانت هناك علاقة شخصية أو اجتماعية بين العامل والقائم بالتقييم .
- عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم ، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه وهذا يدخل في اللامبالاة .

**2/1 أخطاء متعلقة بنظام التقييم :** ومن بين هذه الأخطاء نذكر:

- عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.
- عدم كفاءة نماذج التقييم: فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى تهرب المقومين من إعداد عملية التقييم .

- إستخدام طريقة للتقييم موحدة وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل البنك.
- قلة المتابعة من طرف الجهات التي توضع نظام تقييم الأداء **( سناء مسعودي ،2015 ، ص ص.32-33)**.

**المبحث الثاني:المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي**

**المطلب الأول: ماهية التحليل المالي**

**أولا: مفهوم التحليل المالي**

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة في المالية وضرورة قصوى في التخطيط السليم ويعتبر تشخيصا للحالة المالية للبنك لفترة معينة . وتعددت الأراء حول مفهوم التحليل المالي ،اذ يمكن عرض بعضها كما يلي:

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه :"معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء البنك في الماضي والحاضر وتوقع ماستكون عليه في المستقبل " **(الحيالي ،2009،ص.13).**

كما يمكن تعريفه على أنه:"دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف ِإظهار الإرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع البنك وتقييم أدائه وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة " **(السخن ،2015،ص ص.122-123)**.

أوأنه:"أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة البنك فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر اذا كانت البنوك تواجه صعوبات نقدية أو ربحية ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل على معالجة الخلل " **(عبدالله ،2015،ص.155).**

ومن ناحية اخرى ،يمكن تعريفه بانه :"هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للبنك بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والادارة والعاملين.

ويتضمن هذا التعريف :

- أن التحليل المالي يتعلق بالارصدة التاريخية بالقوائم المالية .
- وأنه يسبق التخطيط المالي .
- وذلك بهدف تعظيم قيمة البنك اي تحقيق مصلحة الاطراف ذوي العلاقة بالبنك **(خبراءالشركة العربية المتحدة للتدريب ،ص.11).**

ومما سبق يمكن استنتاج تعريف للتحليل المالي على أنه: عملية تدقيق ومعالجة منظمة للبيانات الواردة في القوائم المالية بهدف الحصول على المعلومات والمؤشرات الضرورية واللازمة لتقييم الاداء الحالي والمستقبلي واتخاذ القرارات.

**الشكل رقم02: عموميات التحليل المالي**

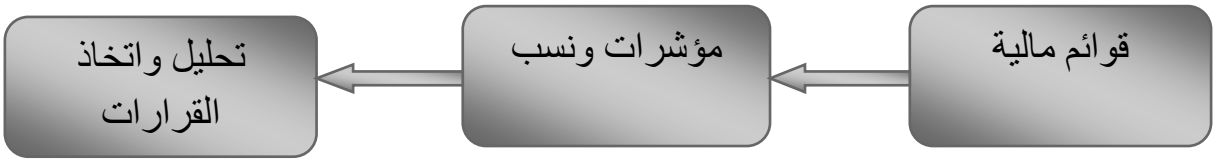


**المصدر:**(حابس إيمان ،2011، ص .35).

**ثانيا: أهداف التحليل المالي**

يهدف التحليل المالي الى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية الى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات ويعتمد التحليل المالي أصلا على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي وفيما يتعلق بالقطاع البنكي فان الهدف من عملية التحليل المالي هو: **(الصيرفي، 2006،ص.115)**

- تحديد المركز المالي للبنك ودراسته من خلال تحليل بنود وعناصر القوائم المالية لبيان مدى كفاية توظيف الأموال المتاحة للاستثمار في أوجه النشاط المختلفة .
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أونشاط استثماري .
- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط .
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.

وكذلك يهدف الى :**(دريد عائشة و مرزوقي شهرزاد،2017،ص.6).**

- تحديد نسبة نجاح البنك في تحقيق أهدافه ونسبة الأرباح المحققة .

- تقييم السياسة المالية للبنك ومدى الربحية وسبل تطويرها من أجل تحقيق الاهداف
- تقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية خلال فترة التشغيل .
- التعرف على قدرة البنك على مواجهة أعباء الديون والقدرة على الاقراض.

ونجد أيضا :**(لعشوري نوال،2018،ص.32).**

- مساعدة الادارة العليا للبنك على وضع سياسات ملائمة للوصول الى معدلات النمو المستهدف لانه عند القيام بالتحليل المالي يمكن تحديد نسبة النمو التي طرأت على البنك ويمكن مقارنتها مع النسبة السابقة كذلك مقارنتها مع البنوك المماثلة ،وبناءا على ذلك يتم تحديد نسبة النمو والتي يطمح اليها البنك بما يتناسب مع موجوداته بالنسبة للبنك المركزي فانه يهتم بنتائج التحليل المالي:

- للتعرف على سلامة المركز المالي للبنك ومدى تقيده بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل البنكي والصادرة من قبله ،خاصة فيما يتعلق بالملاءة والسيولة والاحتياطي القانوني ونسبة التوظيف واستخدام الودائع بشكل منطقي ومدروس .
- قياس مدى مساهمة النشاط البنكي في عملية التنمية الإقتصادية .

ويتضح من الأهداف السابقة أهمية التحليل المالي للمساهمين والمستثمرين والعاملين والدائنين والبنوك والمجتمع، فهو يمثل أداة هامة لمراقبة وتقييم القرارات المالية.

**ثالثا: مقومات التحليل المالي**

لنجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وغاياتها المرجوة ،ولتتم بكفاءة ودقة عالية لابد من توفر مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بالقائم بعملية التحليل ،ومنها مايتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل المالي ومتحتاج اليه من معلومات ويمكن حصر هذه المقومات في مايلي:

- اطلاع المحلل المالي على أوضاع البنك الداخلية كالأنشطة الممارسة والتقسيمات الادارية اضافة الى الالمام التام بالظروف الإقتصادية والإجتماعية للدولة التي تعمل بظلها البنوك .
- يجب على المحلل المالي أن يسلك منهجا علميا يتناسب مع الأهداف المرجوة **( السبلاني ، (دس)، ص .12).**
- عدم توقف المحلل المالي عند اكتشاف مواطن القوة والضعف في نشاط البنك ،بل عليه معرفة أسبابها وتفسير العلاقة الظاهرة بين الأرقام واستقراء اتجاهاتها المستقبلية .
- لتحقيق عملية التحليل المالي أهدافها المرجوة لابد من تمتع المحلل المالي بمستوى عالٍ من المؤهل العلمي ،إضافة إلى الخبرة والمهارة نتيجة الممارسة المستمرة ،القدرة على التعامل مع الأرقام لفترة طويلة دون ملل مع توفر خاصية الموضوعية والبعد عن التحيز الشخصي والسعي المتواصل لفهم العلاقات بين الأرقام ومن ثم إبداء الرأي دون التأثر بالضغوطات الخارجية .

- دراسة المبادئ والأساليب والسياسات المتبعة بالقطاع البنكي للتحقق من تطابقها مع ماكان مطبقا في السابق ،أو التحقق من إتباع نفس أسس القياس والعرض في بنوك أخرى ،لان هذه البنوك تقوم باستخدام أساليب وسياسات ومبادئ محاسبية مختلفة فيما بينها وبما يتناسب مع الأنشطة الممارسة **(منيرة المهندس ،2006،ص.78).**

لابد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها ،هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات التي يعتمد عليها المحلل والتي تعتبر حقائق مر بها المشروع في فترة زمنية معينة ،وهذا يتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات ،وذلك بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم تصورا عن واقع حال المشروع وماسيكون عليه مستقبلا **(السعايدة وفريد،2008،ص.15).**

- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل ،وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها .
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت **(الشيخ، 2008، ص.09).**
- تركيب النسب بطريقة مناسبة:لكي يتم تركيب النسب بطريقة لابد من توافر مجموعة من الأسس التي تستخدم عند استخراج النسب المالية بطريقة تعكس العلاقة المنطقية بين المقارانات كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي كانت سبب فيها .
- التغيير السليم للنسب المالية :لاتوجد حدود للوضع الانسب لكل نسبة لان هناك حدود مقبولة لكل نسبة فزيادة السيولة بشكل عام لايعني أنها جيدة لان زيادة السيولة عن الحدود المقبولة يعني ذلك تعطيلا للموارد ويتعارض مع هدف الربحية ولهذا ظهرت الحاجة لوجود نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المستنبطة من خلال التحليل المالي **(خالد محمود الكحلوت ،2005،ص.26).**

**رابعا : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي**

تتعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي بتعدد أهدافها وغاياتها بحيث تسعى كل جهة الى الحصول على اجابات ملائمة للأسئلة التي تدور في نطاق مصالحها فبعض الفئات تحتاج الى معلومات وحقائق دقيقة وكثيرة وبعضها الأخر يحتاج الى حقائق عامة وسهلة الفهم ،ومن بين هذه الأطراف المستعملة للتحليل المالي مايلي :

1. **ادارة البنك:**يستعمل المدراء المتخصصون في البنك ومجلس الادارة التحليل المالي لغرض:

- التخطيط لفترات مالية مقبلة ؛
- تقييم كفاءة العمليات الادارية ونشاطها والتعرف على اتجاه البنك وسلامة أداءه ؛
- مقارنة نتائج التحليل المالي بنتائج بنك آخر ؛
- تحليل نسب الربحية وتحديد معدل العائد على استثمار الأموال في البنك ؛
- الرقابة وتقييم الأداء من حيث الاجابة على الأسئلة لاتخاذ القرار السليم ؛
- تقييم كفاءات ادارة الديون والتعامل مع العملاء وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة .

2. **الموظفين والمستخدمين في البنك:**يستفيد الموظفون في البنك من التحليل المالي للاغراض التالية:

- تقوية الروح المعنوية لدى العاملين وتقوية أدائهم وانتمائهم للبنك.
- ان التحليل المالي يبين نقاط النجاح أو الفشل الذي يدفع العمال دوما الى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من دائرة الفشل .
- ان اطلاع العاملين على المركز المالي للبنك يدفعهم لان تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات البنك المالية **(حفصي منية،2017،ص.52).**

3. **المالكون أو المساهمون :**يعتبر المالكون أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك تعرضا للمخاطر والأكثر تحقيقا للربح ، لهذا يهتمون بعملية التحليل لانها توفر المؤشرات والمعايير اللازمة للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك ولتقييم فرص الاستثمار المتاحة ولاختيار البديل الأفضل ، اضافة الى دور التحليل في رسم الخطط والساسات المستقبلية ،وبما أن المساهم يرتكز على العائد من رأس المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات ،فانه يهتم بنواحي المحافظة على الأسهم التي يمتلكها أو التخلي عنها وذلك استنادا لنتائج التحليل المالي .

4. **المودعون:**يقوم البنك بقبول الودائع من الجمهور وتوظيف معظمها في القروض والاستثمارات وبما أن البنك يعمل على أساس الرافعة المالية ، لذلك ينصب جل اهتمام المودعين على توفر السيولة لدى البنك بحيث يستطيعون أن يحصلوا على ودائعهم وقت الحاجة إليها أو يطمئنوا على ودائعهم لما لها من دور كبير في الحد من المخاطر الناشئة عن العمليات التشغيلية دون المساس بالودائع ، كذلك اهتمام المودعين بطبيعة ومكونات محفظة البنك ،حيث تعكس هذه المحفظة مدى قدرة البنك على التوفيق بين السيولة والربحية والاستثمار في موجودات عالية الجودة .جميع هذه المعلومات وغيرها يحصل عليها المودعون من التحليل المالي للبنك الذي يتعاملون معه ومن هنا تبدو أهمية هذا التحليل ونتائجه على قرارات المودعين **(حمزة ،2017، ص.74).**

5. **الجمهور :**ويمثل الجمهور الفئة الأولى والأخيرة من الفئات المستفيدة من التحليل المالي ،وهؤلاء وفق لغة البنك هم (قطاع الأعمال العام والخاص والمشترك والدولة بما تحتويه من مؤسسات ) ويعتمدون على نتائج التحليل المالي لمراقبة حسن أداء البنك في ممارسة نشاطه ومواكبة التطور الدائم للحركة البنكية ، إضافة الى تحسين الخدمات المقدمة من قبله ،وبيان دوره في تشجيع الاستثمار من خلال المساعدات والتسهيلات المالية التي يقدمها **(المبروك ،2009،ص ص.29-31).**

6. **البنك المركزي :**من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الاستقرار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان سواء من جانب الرقابة على البنوك والتأكد من أن البنوك تتقيد بالمعدلات والنسب القانونية التي وضعها كالاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية ونسبة ضبط الائتمان ،فانه يلزم البنوك تعبئة نماذج معينة تتضمن بعض بنود القوائم المالية

للبنك ،حتى يتمكن البنك المركزي من التأكد من أوضاع البنك من خلال هذه المعدلات والنسب **(رفعي بلال،2014،ص ص.21-22).**

**الشكل رقم03: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي**

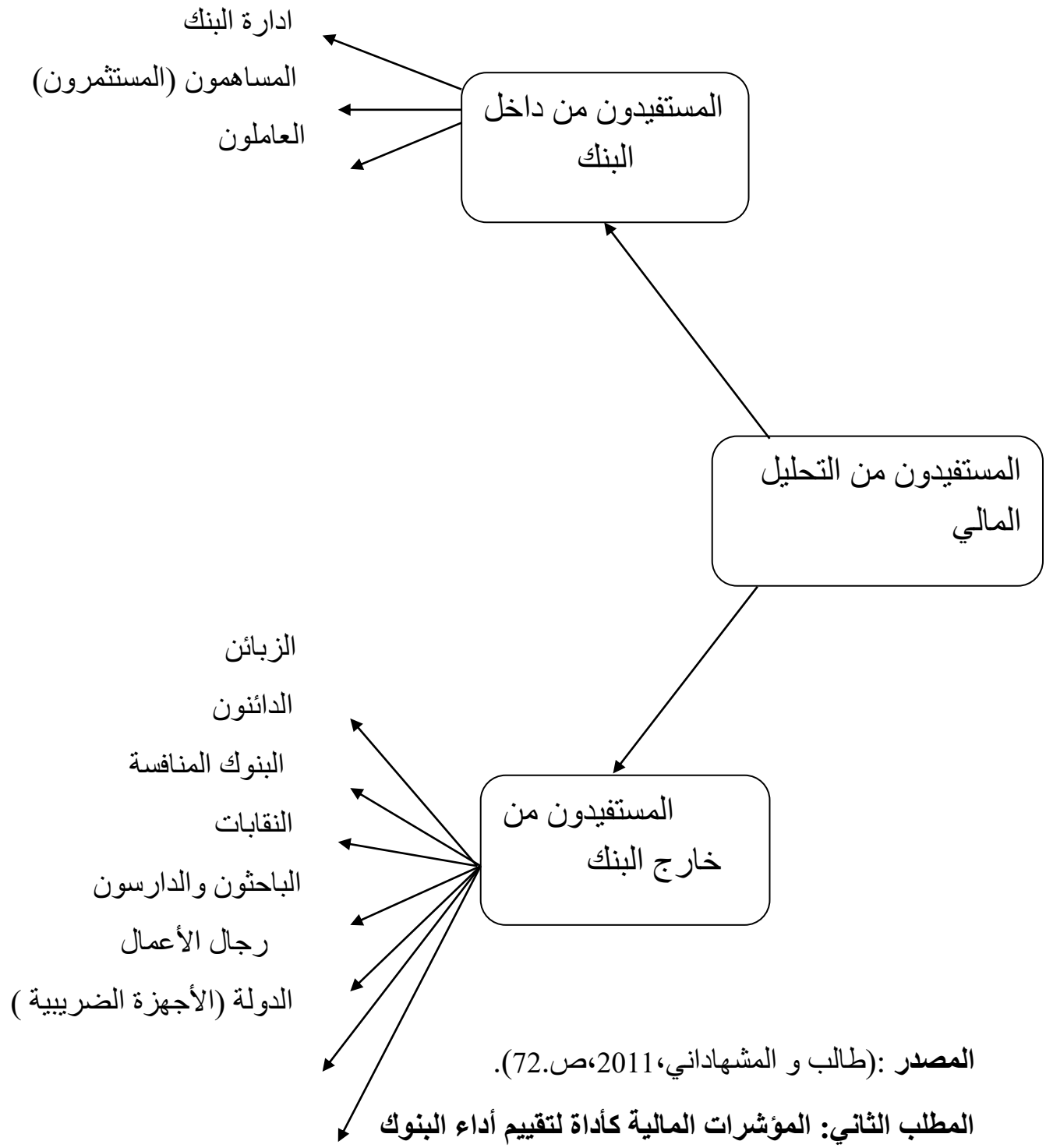


**المصدر** :(طالب و المشهداني،2011،ص.72).

**المطلب الثاني: المؤشرات المالية كأداة لتقييم أداء البنوك**

**أولا : مفهوم المؤشرات المالية**

" المؤشرات المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة **"( النعيمي و التميمي ،2008،ص .73).**

وكذلك تعرف على أنها : "تعبير عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعملية مالية وذلك لمحاولة تفسير علاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي على اتخاذ القرار " ( **بوروبي خديجة و فلاح حكيمة ،2017،ص .66).**

وتعرف أيضا على أنها : عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي والتي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية او بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل ،كما تساعد هذه المؤشرات في دراسة الموجودات وقياس درجة المديونية للبنك ،وكذلك تقدير التوازن بين درجة السيولة النقدية والالتزامات المترتبة على البنك ".

بالإضافة إلى انه تم تعريفها على أنها:"العلاقة القائمة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل والاستغلال وتأخذ هذه القيم من قيمة الدخل أو من الميزانية أو منهما معا والنسبة في العلاقة بين مقدارين يمكن التعبير عنها في شكل نسبة مئوية أو كسر أو على شكل معامل وهذا الأخير قد يكون بالأشهر أو بالأسابيع أو بالدنانير" **( أرواغ خولة ،2016، ص.18)**

**ثانيا: الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية :**

حتى تكون المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية صالحة وفعالة وذات قدرة على تقييم الأداء بشكل دقيق يعبر بصدق عن حقيقة الأداء لابد أن تكون وفق مجموعة من الأسس التي يجب توفرها في المؤشرات وهذه الأسس هي:

1. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي : المؤشرات المالية عديدة ومتشابكة ولابد من حسن اختيار المؤشرات التي تلائم الهدف المطلوب في التحليل المالي والتي تزود المحلل بالمعلومات المطلوبة .
2. تركيب المؤشرات بطريقة منطقية :من خلال توفر أسس تركيب المؤشرات وأن تكون مؤشرات منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى أموال الملكية ،ويجب أن يعكس المؤشر علاقة تطبيقية بين بسطه ومقامه كذلك يجب أن تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى كنسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة في علاقته مع كلفة الإقراض **(حفصي منية،2016، ص.54).**
3. اعداد المؤشرات باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة .
4. التفسير السليم للمؤشرات المالية **(عبد الله،2015، ص.200).**

**ثالثا: خصائص المؤشرات المالية :**

تتميز المؤشرات المالية بخصائص وسمات تجعلها قادرة بدرجة عالية وكفاءة على تقييم أداء البنوك التجارية ومن أهم هذه الخصائص مايلي:

- ان المؤشرات المالية تبين كفاءة البنك التجاري في استخدام الأموال النتاحة وترشيد الانفاق وتنظيم الإيرادات ،وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح البنك في انجاز الأهداف المخطط لها .

- تمكن المؤشرات المالية للبنك التجاري من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوفرها على أوجه الاستثمار المختلفة ومدى كفاية استغلاله لتلك الأموال بما يعود على البنك وتشجع على استثمار الاموال المتاحة في النشاطات التي يزاولها .
- تسمح المؤشرات المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح البنك التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية **(زغيب و بوشنقير،2010، ص.36).**

**رابعا: أنواع المؤشرات المالية**

تعتبر المؤشرات المالية من أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في تقييم أداء أنشطة البنك المختلفة ،حيث توفر معلومات مهمة عن العلاقة بين البنود المختلفة لانشطة البنك يمكن من خلالها دراسة هذه المتغيرات والتغير الزمني لها، وكذلك اجراء عمليات مقارنة مع البنوك الاخرى للحكم على كفاءة الأداء في البنك محل التقييم وتحليل أسباب الإنحرافات في حال وجودها وبالشكل الذي يعطي الإدارة صورة واضحة عن الخلل وأسبابه، ومن المعلوم أن هناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة الا أننا سنتطرق الى أهم تلك المؤشرات :

**1/ مؤشرات الربحية :** تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية لأنها تقيم ربحية البنك التي تعد ذات أهمية كبيرة نظرا للمخاطر التي يتعرض لها العمل البنكي ، وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة منها :

- **معدل العائد إلى إجمالي الأصول (ROA):** يقيس معدل العائد على الأصول فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر سواء كانت حقوق ملكية أو ودائع أو أية مصادر أخرى ،والتي تمثل في مجموعها أصول ومطلوبات البنك، ويعكس هذا المعدل أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية على أداء البنك التجاري **(بوساحة سليمة وزلاسي هناء، 2018، ص.38)**

ويمكن قياس هذا المؤشر كالتالي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، اذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك ،أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء كانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل **(آلشيب،2012،ص.109)**.

- **معدل العائد على حقوق الملكية(ROE):** تبين لنا مقدار صافي الدخل بالدينار الذي حققه البنك التجاري مقابل كل دينار ساهم به المالكون كجزء من مصادر تمويل البنك،فمن المعلوم أن مصادر تمويل البنك تنقسم الى جزء ممتلك يتمثل بحق الملكية والجزء الأخر مقترض ويتمثل بالمطلوبات قصيرة وطويلة الأجل ، ويتم قياس هذا المعدل من خلال النسبة التالية :**(العلي،2013،ص.105)**.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{اجمالي حق الملكية}} \times 100$$

- **معدل العائد للسهم الواحد :**وتقيس هذه النسبة حصة السهم الواحد (من أسهم البنك) من صافي الأرباح بعد الضرائب ،وهذه النسبة لاتعني مقدار ماسيستلمه حامل السهم من توزيعات الأرباح ،وإنما تقيس فقط حصته من صافي الدخل (الربح) وكلما إرتفعت النسبة كان ذلك مؤشرا على تحقيق البنك لارباح وتحسب كالأتي**(العلي ،2013،ص.113).**

$$\text{معدل العائد للسهم الواحد} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضريبة}}{\text{عدد الاسهم المكتتب بها}} \times 100$$

- **توزيعات أرباح السهم الواحد :**تقيس هذه النسبة حصة السهم الواحد من الأرباح التي قرر مجلس إدارة البنك توزيعها من صافي الأرباح بعد الضريبة وتحسب هذه النسبة كالأتي:**(لعشوري نوال ،2018،ص.39).**

$$\text{توزيعات أرباح السهم الواحد} = \frac{\text{ارباح مقترح توزيعها}}{\text{عدد الاسهم المكتتب بها}} \times 100$$

**2/ مؤشرات السيولة :** تعرض لنا مؤشرات السيولة قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل ، وذلك من خلال تحويل أي أصل من أصول الى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة ، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع .

هناك مؤشرات للسيولة عدة أهمها:

- **نسبة السيولة القانونية :** يستخدم معدل السيولة القانونية ضمن قواعد الرقابة على البنوك من البنك المركزي من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري لمواجهة طلبات السحب من لدى المودعين في البنك ، ويراقب البنك هذه النسبة أربعة مرات في الشهر ، والتي تصل في المتوسط 30%، وتحسب هذه النسبة كالتالي: **(شامي نعيمة ،2017، ص.32).**

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي المطلوبات}} \times 100$$

- **نسبة النقدية إلى اجمالي الأصول :** تقيس لنا هذه النسبة الموجودات السائلة لدى البنك إلى اجمالي الموجودات ، زيادتها يعني أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للبنك ، ونقص تلك السيولة عن معدلاتها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل: السحب المفاجئ وخطر التمويل . ويمكن قياس هذه النسبة بالعلاقة التالية: **( لعشوري نوال ،2018، ص 42)**

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الأصول} = \frac{\text{النقدية + المستحاقات على البنك}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

- **نسبة السيولة التجارية:** وهي النسبة التي يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك وهي النقد وشبه النقد المتاح إلى إجمالي المطلوبات، وتبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة.ويمكن قياس هذه النسبة بالعلاقة التالية : **(لعشوري نوال ،2018،ص.42).**

$$\text{السيولة التجارية} = \frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{اجمالي المطلوبات}} \times 100$$

**3/ مؤشرات ملاءة رأس المال :**تراعي البنوك التجارية أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة وكذلك مايلزم لها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح ، وأيضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال ، اذ يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطر .وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال أنواعا عدة أهمها :

- **مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الأصول** : تقيس هذه النسبة مدى ملائمة رأس المال ويحاول البنك الإحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة ، ومراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ،ويمكن قياس هذا المؤشر بالعلاقة التالية **(لعشوري نوال، 2018، ص.44)**

$$\text{نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

- **مؤشر حق الملكية إلى إجمالي القروض :**يوضح هذا المؤشر مدى إعتماد البنك التجاري على مقابلة أخطار الإستثمار في القروض والسلفيات مع حقوق الملكية دون المساس بالودائع ، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض ويجب على كل بنك الإحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الإئتمان وعدم السداد .ويمكن حساب المؤشر كالتالي :**( لعشوري نوال ، 2017 ،ص .43).**

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$$

**4/ مؤشرات توظيف الأموال :** تستخدم البنوك عدة معدلات لقياس مدى توظيف واستثمار أموالها ، حيث أن استثمار هذه الأموال أفضل من تركها جامدة في الخزينة ، وتحاول البنوك

دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع والأموال ، لذا تستخدم عدة نسب لقياس ملائمة توظيف الأموال ، ومن بين أهم هذه النسب مايلي :

- **إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:** تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس مدى قدرة البنك على توظيف الودائع وهي توضح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها البنك من اجمالي ودائع العملاء وزيادة اليه تعني زيادة قدرة البنك على توظيف الأموال .وتحسب بالعلاقة التالية : **(بهلول فاطمة ،2018،ص.17).**

**اجمالي القروض إلى إجمالي الودائع =( إجمالي القورض / إجمالي الودائع )×100**

**المبحث الثالث:المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك**

**المطلب الأول : القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)**

**أولا : نشأة القيمة الاقتصادية المضافة**

يتميز الربح الاقتصادي أو الدخل المتبقي بكونه أحد أكبر المفاهيم اتساعا للقيمة الاقتصادية المضافة ، حيث يظهر بتعريف هذه الأخيرة منذ أكثر من قرنيين خاصة ماتداوله "هاملتون" في كتابه مقدمة في المبيعات عام 7 177م وكذا ماتداوله "مارشال" في كتابه مبادئ الإقتصاد عام 1890م .

في بداية الثمانيات من القرن العشرين في 1982م أضافت شركة " Stern Stewart" عددا من التعديلات على الدخل المتبقي وأصدرته بمسمى جديد كعلامة تجارية **.EVA®** وتقوم هذه الشركة بإعداد تقارير مالية دورية في مجلة تصدر بعنوان Evaluation ويتضح من عنوان المجلة محاولة الربط بين اسم المقياس القيمة الإقتصادية المضافة Economie Value added ومصطلح التقييم Evaluation **(بن مالك ، 2011،ص.99).**

ومنذ بداية التسعينات تم إحياء هذه المفاهيم وتحت مسميات القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وليست فقط مقاييس للأداء المالي للشركات والبنوك ، بل أيضا مؤشرات لخلق القيمة (Value Created)، يسترشد بها المستثمرين وحملة الأسهم للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للبنك هذا بجانب أن معيار القيمة الإقتصادية المضافة قد حل محل المؤشرات التقليدية منها على سبيل المثال معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على

الموجودات ،وخصم التدفقات النقدية وصافي القيمة الحالية ....الخ ،كما أن **EVA** قد أزالت كل الغموض المتعلق بربط القرارات المالية ، لابل أنها أصبحت لغة عامة لكل الوظائف التشغيلية والإدارية لأغراض الرقابة والمتابعة والتقويم . ومنذ ذلك الوقت بدا هذا المعيار ينال إهتمام الباحثين في قياس تأثير معيار **EVA** على القيمة السوقية للمنشأة ، بجانب أن بعض الشركات الأمريكية أصبحت تعد نتائج **EVA** في تقاريرها السنوية مثل شركة Inofsys Technologies عام 1994 م **(النعيمي و التميمي ،2008،ص ص.135-136).**

**ثانيا: مفهوم EVA وطريقة حسابها**

**1/ المفهوم :** توجد هناك العديد من التعريفات للقيمة الإقتصادية المضافة حيث أنه لا يوجد لها تعريف واحد متفق عليه أو جامع ، اذ أن معظم الباحثين والمختصين والكتاب ينظرون إلى القيمة الإقتصادية المضافة من عدة زوايا مختلفة .

فمثلا عرف Stern&Stewart مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح المتبقي حيث مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين ،وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض".

وقد عرفها سويسي بأنها :" الهامش الذي ينتج عن الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة لفترة معينة وتكلفة الموارد المالية التي استخدمها " **(شعبان محمدلولو،2015،ص.46).**

وتعرف أيضا على أنها :" عبارة عن تلك النتيجة الإقتصادية التي حققها البنك بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة **(عاشوري صورية ،2011،ص.96).**

كذلك هي :" الربح الذي يحدده المساهمون ،أو القدر الذي يتجاوز فيه مافي أرباح التشغيل بعد الضريبة مقدار تكلفة رأس المال ،ومن ثم فان هذا المقياس أكثر ارتباطا بتحقيق ثروة الملاك حيث أنه يوفر المعلومات اللازمة للإدارة لمساعدتها على اتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس سليم " **(لعشوري نوال،2018،ص.14 ).**

مما سبق يمكن استنتاج أن القيمة الاقتصادية المضافة ما هي إلا الدخل المتبقي مطور، وأن القيمة الاقتصادية المضافة تستخدم لتحديد الربحية الصحيحة التي يحققها البنك من أجل تحقيق أفضل قيمة.

**2/ طريقة الحساب:** إن الطريقة المقترحة والسائدة في احتساب **EVA** تتكون من خمس خطوات رئيسية:

- الإطلاع والمعاينة للبيانات المالية للبنوك : حيث أن البيانات التي يتم الإعتماد عليها في احتساب القيمة الإقتصادية المضافة نستطيع الحصول عليها من القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ) وفي أغلب الحالات يتم أخذ البيانات المالية لسنتين لإجراء عملية القياس

- تحديد رأس مال البنك: إن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما كثيرا ما تضلل في وصف الوضع المالي الحقيقي للوحدة
- إقرار معدل كلفة رأس المال للبنوك : ان أخذ القضايا المتوقعة على احتساب القيمة الإقتصادية المضافة للبنك هي كلفة رأس المال ففي البنوك الصغيرة يكون تقرير تكلفة رأس المال ربما الجزء الأضعف في احتساب القيمة الإقتصادية.
- احتساب صافي الربح التشغيلي للبنك بعد الضرائب **NOPAT** يقتضي احتساب صافي الربح التشغيلي للبنك وهو قدرة التوليد النقدي للبنك من نشاطات الأعمال المتكررة بغض النظر عن كل رأس المال .**(بن مراد زينب ،2014،ص ص.7-8).**

ويتم حساب **EVA** من خلال المعادلة التالية: **(لعشوري نوال،2018،ص.15).**

$$EVA = NOPAT - (WACC \times CE) \quad \text{ط01:}$$

$$NOPAT = EBIT\ (1-T)$$

حيث أن:

NOPAT: Net Operating Profit After Tax صافي الأرباح الناتجة من العمليات التشغيلية بعد الضريبة.

Wacc: Weighted Average Cost of Capital المعدل المرجع لكلفة رأس المال.

CE: Capital Employed: رأس المال المستثمر.

EBIT: Earning Before Interest andTax صافي الربح التشغيلي قبل الفائدة والضريبة.

T : Tax rate معدل الضريبة.

ويمكن حساب المعدل المرجع لكلفة رأس المال كألاتي: **(النعيمي و التميمي،2008،ص.140).**

$$WACC = (D/D + E)\ KD\ (1 - t) + [ED + E]\ KE$$

**إذ أن:**

D: القيمة الدفترية الإجمالية للديون الطويلة والقصيرة الأجل ذات الفائدة.

E: القيمة الدفترية الإجمالية لحقوق الملكية Total Book Volue of Equity .

Kd: معدل الفائدة على الديون Interest Rate on test .

$K_e$: كلفة الملكية Cost of Equity وتحسب وفق نموذج تسعير الأصو ل الرأسمالية (CAPM ) وطبقا للمعادلة الآتية:

$$K_E = R_F + B_i\ (R_m - R_F)$$

حيث أن:

RF: معدل العائد الخالي من المخاطرة .

Bi: مقياس للمخاطر النظامية.

Rm: عائد السوق.

أما رأس المال المستثمر (CE)فيتم حسابه وفق المعادلة الأتية :

**رأس المال المستثمر = مجموع الأصول – الخصوم المتداولة**

وكذلك يمكن حساب القيمة الإقتصادية بالعلاقة التالية: **(هواري سويسي ،2010،ص .61).**

$$EVA = (ROI - COMPC) \times CI$$ : **ط02**

حيث أن :

ROI: العائد على الإستثمار

COMPC: تكلفة رأس المال

CI: رأس المال المستثمر

وتتمثل الحالات المتعلقة بالقيمة الإقتصادية في : **(نويلي نجلاء ، 2015، ص،146).**

- اذا كانت موجبة فان القيمة تمثل القيمة المضافة التي يخلقها البنك الى ثروة المساهمين .
- اذا كانت سالبة فان هذا يدل على تدهور ثروة المساهمين أي أن البنك غير قادر على تحقيق معدل العائد المطلوب

ولتحسين القيمة الإقتصادية المضافة يمكن :

- تخفيض تكلفة رؤوس الأموال المستخدمة .
- تدنية الأموال المستثمرة بالتنازل عن النشاطات المكملة والإقتصار فقط على النشاطات الأساسية
- رفع انتاجية الإستغلال .

**ثالثا : مزايا القيمة الإقتصادية المضافة**

لقد أجمع العديد من الباحثين أن مقياس القيمة الإقتصادية المضافة يعتبر من النماذج التي تقدم شمولية في تقييم الأداء المالي ، وأن استخدام هذا المقياس من شأنه أن يحقق المزايا التالية :

1. **أنها الطريقة الصحيحة لحساب أرباح (عوائد) حملة الأسهم :**إن ادخال تكلفة رأس المال عند حساب القيمة الإقتصادية المضافة هو أهم ما يميزها عن الطرق المحاسبية التقليدية قد تبدو البنوك رابحة ولكن الكثير منها في الحقيقة لم يحقق اي ربح ، ومن ثم فإن المبدأ الأساسي هو أن القيمة الإقتصادية المضافة لا تقوم بحساب ما إذا كان البنك رابح ام لا ؟ ولكن تقيس كون الربح الناتج كافيا لتعويض رأس المال المستعمل أم أنه يمكن استغلاله في فرصة بديلة أخرى ؟وهكذا نستطيع أن نجد بنكا رابحا من وجهة نظر التقارير المالية المحاسبية ، بينما هو خام من وجهة نظر التقارير الإقتصادية ( **الشيخ،2012،ص.221).**
2. **تحقيق الإتساق بين القرارات الإدارية وثروة حملة الأسهم :**لقد ابتكر Stern& Stewart القيمة الإقتصادية المضافة ليساعد المديرين على استعمال قاعدتين ماليتين أساسيتين في أثناء عملية اتخاذ القرار وهما:

- القاعدة الأولى: الهدف المالي الأول لاي بنك يجب أن يكون توفير السيولة الكافية لمواجهة أي طلب من طرف المودعين ، إضافة الى زيادة ثروة المساهمين ، وهو مايواكب النظرية المالية الإدارية الحديثة .
- القاعدة الثانية: قيمة البنك الإقتصادي تعتمد على درجة توقع المستثمرين لمدى تجاوز الأرباح المستقبلية تكلفة رأس المال ، اذ يهتم المستثمرون في السوق المالي بالأرباح المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للبنوك عند اتخاذهم لقرارهم الإستثماري **(الشيخ،2012،ص.221).**

3. **معيار مالي يفهمه المويرون التنفيذيون:**تتميز القيمة الإقتصادية المضافة بأن مبادئها بسيطة ومن السهل شرحها للمديرين عامة والمديرين الماليين خاصة، في الغالب يجد المديرون غير الماليين صعوبة في فهم بعض الأدوات المالية ، مثل مفهوم الدخل المتبقي أو مفهوم درجة النمو المستقبلية وغيرها من المصطلحات والمفاهيم المحاسبية المالية التقليدية ،من هنا فإن القيمة الإقتصادية المضافة تستطيع تسهيل عملية الاتصال معهم من خلال سهولة فهمها ،وايضا من خلال رفع درجة التكاتف والتعاون داخل البنك بين مختلف المديرين **( شعبان محمد لولو،2015،ص.50).**
4. يسمح تطبيق EVA أن تكون كل القرارات المالية بدقة ومقيمة قيمتها الحقيقية.
5. القوة الحقيقية لهذا المعيار تكمن في قدرته في تغيير السلوك على كافة المستويات .
6. أداة مهمة في إتخاذ القرارات الإستشارية وقرارات التوسعات الإستثمارية المتوقعة .
7. يعمل على إزالة الفوضى المتمثلة في العدد الكبير من المقاييس التي تستخدم لتعبير عن الأهداف من خلال استخدامه كمقياس مالي شامل لأهدافها وغايتها وأداءها ( **الزبيدي،2000،ص.173).**

**رابعا: عيوب القيمة الاقتصادية المضافة**

بالرغم من المزايا والمنافع التي تقدمها استخدام القيمة الإقتصادية المضافة في تقييم أداء البنوك التجارية ،الا أن هذا المعيار وجهت اليه العديد من الإنتقادات التي نوقشت ولاتزال تناقش من قبل الأكاديميين والمعنيين والمنظمات والمعاهد المحاسبية لذا يمكن تلخيص الإنتقادات التي وجهت اليها كالتالي :

1. من العيوب الجوهرية التي توجه الى القيمة الإقتصادية المضافة أنها تركز على الأداء لسنة مالية واحدة اي الأداء قصير الأجل ، مما ينجر عنه مايعرف بالخطر قصير الأجل لذلك الإدارة تحتاج الى مقاييس طويلة الأجل خاصة عند تقييم أداء البنك ، وبشكل عام العمليات الإستراتيجية ، فحساب القيمة الإقتصادية المضافة لايأخذ في الحسبان أثار القرارات على السنوات السابقة لذا يجب دعمها بمؤشرات ومقاييس أخرى تقيس مستوى الجودة وكفاءة عمليات التشغيل وسرعة الإستجابة لرغبات المودعين **(سويسي ،2010 ،ص .64).**
2. يتطلب الوصول الى القيمة الإقتصادية المضافة اجراء عدد كبير من التسويات الضرورية على ما في الدخل المحاسبي من العمليات التي تبلغ 164 تعديلا ،مع أن بعض هذه

التعديلات قد يخضع الى تقديرات شخصية أو قد يتم تكيفها لتنسجم مع أهداف معينة ، ولاشك أن ذلك سيقلل من مصداقيتها ويضعف فاعليتها **( شبلي، 2009،ص .155).**

3. أن مدخل القيمة الإقتصادية المضافة يرتكز مثله مثل باقي المقاييس المالية الأخرى على البيانات التاريخية والمعطيات الماضية في قياس كفاءة الإدارة دون أن يكون له دور بارز في رصد النتائج المتوقعة لاستراتيجيات الإدارة الحالية ، ولعل ذلك يفسر أحجام البنوك الناشئة عن اكتساب القيمة الإقتصادية المضافة تخوفا من النتائج السلبية نظرا لكبر حجم التدفقات النقدية الخارجية وضئالة صافي الربح في بداية النشاط **(دريد عائشة و مرزوقي شهرزاد ، 2016، ص .30).**

4. تسجل محدودية القياس وفق (EVA) عند استعمالها في الأنشطة البنكية والمالية ، كون أن جزءا من الأموال المستثمرة تحدد وفق تنظيمات وقواعد الحيطة والحذر .

5. من الصعب تطبيق (EVA) في أي بيئة أعمال بشكل مطلق لما يتطلبه الأمر من بيانات تفصيلية لا تتوافر في أي سوق مالي **( لعشوري نوال ، 2018،ص .19).**

## المطلب الثاني: نظام التقييم البنكي الأمريكي للأداء CAMELS

### أولا: نشأة ومفهوم معيار CAMELS

### 1/ النشأة :

بدأ استخدام طريقة **CAMELS** بداية 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الأوائل التي استخدمت معايير الإنذار المبكر**CAMELS** ، وذلك بسبب الانهيارات البنكية التي تعرضت لها منذ 1929م وقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الفدرالي الاحتياطي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالبنوك ومدى تحديد سلامتها البنكية كانت أفضل النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا كما ،كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار ،وكذلك فقد طلب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختبار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل ،ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار**CAMELS** ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور ،وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو احدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية **(شامي نعيمة،2016، ص.36).**

### 2/ مفهوم معيار CAMELS

تتمثل طريقة **CAMELS** في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية للبنوك ومعرفة درجة تصنيفها **( بوروبي خديجة و فلاح حكيمة ، 2016،ص.32).**

ويعرف كذلك بأنه :"عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه حيث عملت السلطات الرقابية الأمريكية على الأخذ بنتائج معيار **CAMELS** أكثر

من معيار Coel والإعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك ، يأخذ المعيار في الإعتبار 5عناصر ، كفاية رأس المال ، جودة الموجودات ، الإدارة ، الربحية والسيولة "**( زيتوني عبد القادر ، 2014، ص .07).**

ويعرف أيضا : "أداة للرقابة البنكية تعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من البنوك للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على العناصر المكونة لمعيار **CAMELS" (دريد عائشة ومرزوقي شهرزاد،2017،ص .4).**

حيث يتم تطبيق هذا النموذج بناءا على مجموعة من الاسس هي كالتالي: **(رقية غزال ، 2014، ص. 31)**

- يتم تطبيق هذا النموذج على البنوك كافة وعلى أسس موحدة.
- يتم تطبيق هذا النموذج بصفة أساسية من قبل جهاز رقابة ميداني بالبنك المركزي بحيث يتم في نهاية كل تفتيش يجرى على البنك اعداد تقييم لاداء البنك وفقا لهذا النموذج.
- يعد نموذج CAMELS أمرا سريا من قبل البنك المركزي ويتم الافصاح عن تصنيف البنك لمجلس ادارة البنك والادارة العليا للبنك من أجل اتخاذ القرارات اللازمة .

ويتكون نموذج CAMELS من 6 مؤشرات موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم 01**: معاني الحروف لنموذج **CAMELS**

| | |
|---|---|
| **C** | مدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر |
| **A** | جودة المنتوجات من قيمتها الصافية |
| **M** | الإدارة ومستوى كفاءتها والتزامها بقوانين المنظمة للعمل البنكي |
| **E** | مستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو البنك وزيادة رأسمال |
| **L** | يرمز لقياس السيولة ومقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماتة الحالية والمستقبلية |
| **S** | الحساسية اتجاه مخاطر السوق |

**المصدر:(حنان تريعة ،2015، ص .33).**

**ثانيا:كيفية إستخدام معيار CAMELS :**

بدأ استخدام هذا النظام عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الإحتياطي الفدرالي ( البنك المركزي ) وكانت كل جهة قبل هذا التاريخ تمارس التفتيش والرقابة تكتب تقريرها بطريقة تختلف عن الجهة الأخرى . الأمر الذي يصعب من احداث تنسيق وتكامل للأدوار الرقابية بين تلك الجهات ومن ثم الوصول الى نتائج ملموسة ،

ولذلك نشأت الحاجة لتوحيد المعايير المستخدمة في معيار واحد يسهل مقارنة النتائج وكان هذا تحت نظام تصنيف المؤسسات المالية الموحد .

وكل بنك يخضع لتصنيف عددي لكل مكون من المكونات الستة لنظامCAMELS ، والبنك المركزي من خلال سلطته الرقابية يضع مستوى تقييم كل عنصر ضمن مسؤولية فريق التفتيش والرقابة الميدانية ، اذ أن تقييم العناصر الستة يأخذ اتجاها تنازليا بحيث تعكس المستوى الأول أفضل مستوى في الأداء والمستوى الخامس أدنى مستوى في الأداء ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة الى 34 مؤشر نوعيا آخر تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول للتصنيف النهائي لكل بنك على حدى وفقا للمجموعة التي ينتمي إليها **( لعشوري نوال ، 2018، ص ص .25-26)** .

ويمكن توضيح تصنيف البنوك كما يلي : **(شوقي بورقيبة ، 2011، ص.74)**

**1) تصنيف قوي 1: Strong**

يعطى هذا التصنيف للبنوك الملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة ولاتوجد لديها أية نقاط ضعف ،وكذلك تكون هذه البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بنوكا قوية وعندها القدرة لمقاومة أية ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الإستقرار الإقتصادي .

**2) تصنيف مرضي 2: Satisfactory**

إن البنوك في هذه المجموعة في الأساس تكون متينة ،ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة مجلس الإدارة ، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التعليمات الإقتصادية ، وتلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالأنظمة و القوانين .وتكون إدارة المخاطر لدى هذه البنوك الى حد ما مرضية مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقد عملياته ، وبالتالي فإن تدخل السلطات الرقابية يكون عادة محدودا وغير رسمي .

**3) تصنيف معقول3: Fair**

تشكل البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة قلقا للسلطات الرقابية لأنها غير متقيدة وبدرجة معقولة بالأنظمة والقوانين ، إذ تعاني هذه البنوك من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح مابين متوسطة الى حادة ، ادارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية بالنسبة الى حجم البنوك ودرجة تعقيداتها وحجم مخاطرها إلا أن فشلها غير مؤكد في ظل سلامتها ومتانتها ولكنها تحتاج الى اهتمام من قبل السلطات الرقابية

**4) تصنيف هامشي 4: Marginal**

البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع متقلبات ظروف العمل ولا تقيد بالقوانين والأنظمة مما جعلها تعاني من مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي وتتراوح مشكلة هذه مابين حادة الى حرجة ،كما أن إدارة المخاطر لدى هذا البنك غير مقبولة مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقده ودرجة

المخاطرة ،وتتطلب هذه البنوك رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية إذ في معظم الأحيان ممكن أن تطلب منها القيام بخطوات إجبارية لتسوية الوضع .

**5) تصنيف غير مرضي 5: Unsatisfactory**

البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني أيضا من ضعف كبير في الأداء واحتمالية فشلها تكون كبيرة ، كما أن المخاطر لدى هذه المجموعة غير مرضية تماما بالنسبة الى حجم البنك ودرجة المخاطر ، لان حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها مما شكل قلقا كبيرا للسلطات الرقابية ، ولتصحيحها تحتاج هذه البنوك الى مساعدات طارئة اذا أريد لها الإستمرار .

ويمكن تلخيص ماسبق ذكره في الجدول التالي :

**الجدول رقم02 :** تصنيف البنوك حسب مصادر CAMELS والإجراءات الرقابية المتخذة

| درجة التصنيف | مجال التصنيف | تحليل التصنيف | موقف البنك | الإجراء الرقابي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1.4-1.0 | قوي | الموقف سليم من كل النواحي | لا يتخذ أي إجراء |
| 2 | 2.4-2.6 | مرضي | سليم نسبيا مع وجود بعض القصور | معالجة السلبيات |
| 3 | 3.4-2.6 | معقول | يظهر عناصر الضعف والقوة | رقابة ومتابعة مستمرة |
| 4 | 4.4-3.6 | هامشي | خطير قد يؤدي الى الفشل | برامج إصلاح ومتابعة |
| 5 | 5.0-4.6 | غير مرضي | خطير جدا | رقابة دائمة |

**المصدر:(**لعشوري نوال ، 2017، ص.28**).**

**ثالثا: أسس تصنيف معايير نظام CAMELS :**

يشتمل نظام تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال المعايير الستة المكونة له على العديد من المؤشرات والنسب التي يمكن من خلالها تقييم كل عنصر على حدى ، لذا سندرس كل معيار من المعايير الستة دراسة مفصلة وكيف يتم التقييم الفردي لها ، بالإضافة إلى توضيح نقاط القوة والضعف التي يشملها المعيار وذلك من خلال درجات التصنيف المعتمدة .

I. **كفاية رأس المال Capital Adequecy :** تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية ، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في

أنها تأخذ بعين الإعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الإئتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال :

- **نسب رأس المال التجمعية المعدلة بالمخاطر** : هذا المؤشر يقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المرجحة بالمخاطر ، فانخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمال وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر ، بالإضافة إلى هذا المؤشر يمكن النظر إلى جودة رأس المال خصوصا أن مكونات رأس مال البنك تختلف باختلاف البلدان ، كما أن مكونات رأس المال تختلف في قدرتها على استعاب الصدمات الخارجية ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالشريحة الأولى و الشريحة الثانية والشريحة الثالثة لرأس المال .**(بوساحة سليمة و زلاسي هناء ، 2018،ص .31).**
- **التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال** : تستخدم هذه المقاييس لتلافي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع ، وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للبنك الواحد ، ومثال ذلك أن تحسب معدلات كفاية رأس المال لمجموعة من البنوك كأكبر ثلاثة بنوك او احتساب معدلات كفاية رأس المال للبنوك المملوكة للقطاع العام ، او حتى النظر في معدلات كفاية رأس المال لبعض البنوك التي لا تحقق المقاييس الدولية أو المقاييس المحلية **( بن موسى الشيخ ،2007،ص .103).**

إن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للبنوك اكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب التالية : **(بوساحة سليمة وزلاسي هناء ،2018، ص .32)**

- تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملا محوريا في تحقيق السلامة البنكية ؛
- تعطي نتيجة القياس مؤشرا هاما للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك ، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على اتخاذ الإجراءات اللازمة مبكرا ،كالإجراءات المتعلقة برفع رأس المال ؛
- قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للبنك بما في ذلك الهياكل الإدارية.

***أسس تصنيف كفاية رأس المال :**

**جدول رقم 03:** تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة (Examiner Ration)

| التصنيف / النسبة | رأس مال جيد | رأس مال ملائم | رأس مال ضعيف | رأس مال ضعيف جدا |
|---|---|---|---|---|
| رأس المال الأساسي /متوسط الأصول | 5%فأكثر | 4%فأكثر | 4% فأقل | 3%فأقل |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| رأس المال الأساسي /الأصول المرجحة بالمخاطر | 4% فأكثر | 4% فأكثر | أقل من 4% | أقل من 3% |
| إجمالي رأسمال /الأصول المرجحة بالمخاطر | 10 % فأكثر | 8% فأكثر | أقل من8 % | أقل من 6% |

**المصدر:** ( عاشوري صورية ، 2011،ص .91).

II. **مؤشرات جودة الأصول Assets Quality :** تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لانها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات ، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال .

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية : **( بوساحة سليمة و زلاسي هناء ، 2018، ص .32)**

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها ، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها
- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات و السياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض و الائتمانات المتعثرة .

➢ **البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية :**

- حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال ؛
- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها ؛
- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حدا أدنى من المخاطرة ؛
- الضبط الجيد لمحفضة القروض ، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص ؛
- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض ؛
- الأصول البنكية الأخرى (غير الائتمانية ) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر .

- **البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2) :** يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة ب(1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة ، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها ، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال ) بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية : **(أحمد نور الدين الفرا ، دس، ص ص .64-65)**

- يشهد البنك اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص للخسائر المكونة لمواجهتها ؛
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل ؛
- تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول و الترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها
- انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تجاوز الأخطار الطبيعية ، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر .

- **البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3) :** يظهر نقاط ضعف رئيسية ، والتي اذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ البنك خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب . كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي ) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية :

- استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار اذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها ؛
- الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر ) تتجاوز بشكل كبير المخصاصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال ؛
- تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار البنك .

- **البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4):** يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة من قبل البنك المركزي لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال ، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول .
- **البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5):** تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس

المال أكثر من ذلك ، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك .

1. **طرق قياس جودة الأصول :** تقاس جودة الأصول بموجب نظام CAMELS بالنسب التالية : **( الفرا ، دس ،ص .68)**

- **مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول** = مجمل الأصول المحققة للإيرادات / مجمل الأصول ، يجب أن لا تقل عن 80%
- **نسبة التصنيف المرجح (WCR)** = المخصصات /( حقوق الملكية + المخصصات ) %

وتقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على :

- حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة ؛
- ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها ؛
- أداء إدارة ائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص نمو قوية للبنك .

**الجدول رقم 04:** تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح

| التصنيف | نسبة التصنيف المرجح **WCR** |
|---|---|
| 1 | WCR<5% |
| 2 | 15%>WCR>5% |
| 3 | 35%>WCR>15% |
| 4 | 60%>WCR>35% |
| 5 | WSR>60% |

**المصدر:** (الفرا ، دس ،ص . 71 )

III. **مؤشرات سلامة الإدارة Management :** يعتبر الأداء الإداري مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه ، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام و المسؤوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع تطورات والمتغيرات البيئية والبنكية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص ، وفيما يلي أهم القضايا التي يتعين أخذها في الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة :

يستند تصنيف الإدارة إلى دراسة العوامل التالية : **(شامي نعيمة، 2017،ص ص .41)**

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات البنكية والبيئية والاقتصادية السائدة ؛
- الأداء المالي للبنك بالنظر إلى نوعية الأصول ،وكفاءة رأس المال ، والأرباح والسيولة ؛
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية ؛
- قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي ؛
- الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول ؛

- الاتجاهات نحو تغليب المصلحة العامة للبنك ؛
- الالتزام بالقوانين والتشريعات ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين ؛
- تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة والمهارات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي ؛
- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي ومراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية ؛
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وانها تعمل بدرجة عالية من الجودة .

➢ **تتصف الإدارة التي يتم تصنيفها (1) بالمؤشرات التالية: ( شاهين ، 2005، ص .26)**

- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات ؛
- الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة البنكية ؛

-مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل ؛

- دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي؛
- مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر ؛
- لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية ؛
- يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معا بصورة وثيقة ؛
- تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي .

➢ **الإدارة التي يتم تصنيفها (2) :** لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة وان تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالاضافة إلى توفر العناصر الأخرى ، السابق ذكرها ، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية ، وكما توجد بعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بواحدة أو أكثر من المجالات المذكورة مما يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية والظروف البنكية المرتبطة بأعمال البنك .

➢ **الإدارة التي يتم تصنيفها (3) :** تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين ، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال البنكية ، وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية و/أو الأداء الاقتصادي الضعيف ، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة .

➢ **الإدارة التي يتم تصنيفها (4) :** تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة ، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك

المركزي ، خاصة إذا ماتفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين ، والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك الإعسار .

- **الإدارة التي يتم تصنيفها (5)** : هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه ، ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي ، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة .

## IV. مؤشر الربحية Eraning :

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية البنك ، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح ، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية البنك أهمها :

***طرق قياس الربحية للبنك ( Peter S.Rose ,1999,P158)**

1. **معدل العائد على الأصول (Return Total Assets )** =الدخل الصافي /مجموع الأصول $\times 100$
2. **معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)** = الدخل الصافي /مجموع حقوق الملكية $\times 100$
3. **معدل العائد على متوسط الأصول (Return on Average Assets )** = الدخل الصافي / متوسط مجموع الأصول ) = 1 %

تقيس نسبة العائد على متوسط الأصول (ROAA) مدى كفاية الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة ، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة ، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح ، كما تعتبر النسبة أساسا لتقييم البنك وفق مكونات نظام (CAMELS)

***أسس تصنيف الربحية وفق نظام التقييم البنكي CAMELS**

- **البنك الذي تصنف أرباحه (1):** يتصف بالمؤشرات التالية:**(منصوري زهرة وآخرون، 2018، ص .49-50)**
  - يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين .
  - سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات .

- الاتجاه الايجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية .
- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية .

➢ **البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (2) :** يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الإحتياطات اللازمة ، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة ، إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية ، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات البنكية ، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية .

➢ **البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (3) :** يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة وقد يشهد البنك انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الإحتياطيات اللازمة ، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح البنكية

➢ **البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (4) :** يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح ايجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال ، ويجب أن تتخذ الإدارة اجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفاقات ، كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لهاو فرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة البنكية ، حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة البنكية

➢ **البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (5):** يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية ، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالاعسار الوشيك .

**جدول رقم (05) :** تصنيف ربحية البنك

| التصنيف | نسبة العائد على حقوق الملكية | نسبة العائد على الأصول | نسبة العائد على متوسط الأصول |
|---|---|---|---|
| 1 | ROE >0.4% | ROA >1% | C>1.5% |
| 2 | ROE<0.2% | 0.75%< ROA <1% | 0.75%<C<1.5% |
| 3 | ROE <0.1% | 0.5%<ROA<0.75% | 0.4%<C<0.75% |
| 4 | ROE<0.05% | 0.25%<ROA<0.5% | 0%<C<0.4% |
| 5 | ROE<0.01% | ROA<0.25% | C<0% |

**المصدر:** (حنان تريعة ، 2015، ص .65)

V. **مؤشر السيولة :** إن مشكلات جودة الأصول تؤدي إلى خسائر وبالتالي التأثير على كفاءة رأس المال ، أما عنصر السيولة فهو غير متداخل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول أو الأرباح أو رأس المال ، إلا أنه يعتبر مهما من الناحية العملية في التعامل مع المودعين ، لذلك لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي: **( شاهين ، 2005،ص.28)**

- حجم ومصادر الأموال السائلة والمتاحة لتلبية التزامات البنك اليومية ؛
- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض ؛
- مدى ملائمة تواريخ استحقاق الاصول والخصوم ؛
- مدى الإعتماد على الإقراض ما بين البنوك لتلبية احتياجات السيولة ؛
- مدى ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة و الإشراف (أنظمة المعلومات الإدارية)

***أسس تصنيف السيولة وفق نظام CAMELS :**

- **البنك الذي يتم تصنيف سيولته(1) :** يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية:

- توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالاضافة إلى الطلبات غير المتوقعة ؛
- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة ؛
- توفر متطلبات الرقابة والاشراف القوي على العمليات ؛
- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الاقراض بين البنوك لمقابلة احتياجات السيولة.

- **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (2):** له نفس خصائص التصنيف 1ولكن البنك يشهد نقاط ضعف واحدة او اكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق اطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية ، فعلى سبيل المثال قد يلبي البنك احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الادارية المناسبة وقد يشهد البنك مشكلات في السيولة وقد تتخذ الادارة رد فعل مناسب ، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات .
- **البنك الذي يتم تصنيف سيولته(3) :** تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة ، ويشير الى عدم الحنكة في ادارة السيولة مما يؤدي الى ظهور مشكلات متكررة في السيولة ، كما تبرز الحاجة ايضا الى تدارس الادارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الازمات في قدرة البنك على تلبية الالتزامات اليومية ، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الاداة بالشكل المناسب للامور الهامة .
- **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (4) :** يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية و قوية لذلك يجب ان تتخذ اجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان

تلبية البنك لاحتياجاته الحالية . كما يجب ان يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى غير المتوقعة .

- **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (5) :** يتطلب مساعدة البنك المركزي او مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين .**(الفرا،2005 ،ص.82).**

**جدول رقم( 06):**نسب تصنيف سيولة البنك **:**

| التصنيف | نسبة القروض إلى الودائع | نسبة القروض إلى إجمالي الأصول |
|---|---|---|
| 1 | 55% فما فوق | D <50% |
| 2 | 60% فما فوق | D<60% |
| 3 | 65% فما فوق | D<65% |
| 4 | 70% فما فوق | D<70% |
| 5 | 71% فما فوق | D<70% |

**المصدر** : (حنان تريعة ، 2015، ص.69)

## VI. الحساسية تجاه مخاطر السوق :

***النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة حساسية البنك لمخاطر السوق:**

يستند عنصر الحساسية لمخاطر السوق على ما يلي : **(بوساحة سليمة و زلاسي هناء ، 2018 ، ص.43)**

- حساسية أرباح المؤسسة المالية للتغيرات السلبية في أسعار الفائدة ، وأسعار العملات الأجنبية ، أسعار السلع او أسعار الأسهم ؛
- قدرة الإدارة على تحديد قياس ، رصد ومراقبة التعرض لمخاطر السوق؛
- طبيعة وتعقيد مخاطر أسعار الفائدة الناجمة عن المواقف غير التجارية ؛
- طبيعة وتعقيد مخاطر السوق الناشئة عن تداول العمليات الخارجية .

***طرق قياس مخاطر السوق : (Mac Donald and Koch ,2006,p.169 )**

**GAP=RSAs-RSLs :**تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والإلتزامات الحساسة للفائدة حيث أن :

-حال كانت النتيجة موجبة وارتفعت معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والزيادة في صافي عائد الفائدة ، أما في حال إنخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى إنخفاض في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ليترتب عليه إنخفاض في صافي عائد الفائدة.

- في حال كانت النتيجة بالسالب وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وانخفاض في صافي عائد الفائدة ، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة .
- في حال كانت النتيجة صفر وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث اي تغير على صافي عائد الفائدة ، وفي حال إنخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض اسعار الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث لأي تغير على صافي معدل الفائدة .

***أسس تصنيف الحساسية إلى مخاطر السوق وفق نظام التقييم البنكي CAMELS:**

- **البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (1) :** تتصف بالمؤشرات التالية :
  - درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة .
  - صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة .
  - مخاطر الممارسات الإدارية متدنية جدا تكاد لا تذكر .
  - مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق .
- **البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (2) :** لديها خصائص متشابهة كما في التصنيف رقم (1) إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة ، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية ، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق .
- **البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (3):** فإن درجة التحكم بمخاطر السوق لديه منخفضة وتحتاج إلى تحسين ، كما أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية ، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق ، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة .
- **البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (4):** تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة ، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كان هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق ، وصافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية ، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق .
- **البنوك التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (5) :** يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق ، وصافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ، وفي الممارسات الإدارية ، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة

رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق ، مما يعني أن جميع تلك العوامل غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية ، حيث انه بدون هذه الإجراءات الفورية فإن خسائر فادحة قد تتسبب بإعسار البنك .( **عاشوري صورية ،2011، ص .112).**

**رابعا: مزايا وعيوب نظام التقييم البنكي الامريكي CAMELS:**

**1/ المزايا :**

يمكن تلخيص اهم مميزات نظام**CAMELS** في النقاط التالية :**(الطائي ، عبد الكريم ،2013 ، ص 196.)**

- يعد نظام **CAMELS** أقل تكلفة من برامج الرقابة المكتتبة
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية أو غير مؤثرة على سلامة الوضع المالي للبنك.
- يعد هذا المعيار من المعاييير القادرة فعلا على عزل عوامل الخطر والتي قد تقود الى مشاكل في المستقبل .
- يتم تصنيف البنوك وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك بشكل مستقل ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الاداء لـ**CAMELS** للجهاز البنكي ككل.
- توحيد أسلوب كتابة التقرير ويتم الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الاسلوب الانشائي في كتابة التقارير الامر الذي يزيد من مصداقيتها .
- يعنمد في اتحاذ القرارات الرقابية والاجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش
- يحدد درجة الشفافية في البيانات المرسلة ومدى مصداقية المراجع.
- مقياس يسمح بمقارنة الاوضاع عبر الدول من خلال المؤشرات.
- يعمل على كشف مخاطر انتقال الازمات المالية والعمل على التقليل من حدوثها.
- عرض وجهة نظر السلطة النقدية المبنية على مؤشرات محددة تتصف بالموضوعية

**2/ عيوب معيار CAMELS:**

يمكن توضيح سلبيات نظام التقييم البنكي الأمريكي في النقاط التالية :**(شوقي بورقيبة ،2011ص.05).**

- اختيار النسب المالية التي بني عليها النظام يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة احصائيا ، فهناك بعض البحوث العلمية توصلت الى نسب مالية أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للبنك من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة **CAMELS** ، ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بنسب جديدة أو استخدام الإثنين معا ، مما قد يحسن من كفاءة استخدام هذا النظام .

- أعطىCAMELS أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والإعتماد على النتائج التي يتم الوصول اليها .
- حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر ، فانه من الصعوبة تثبيتها طوال فترات التقييم دون اعطاء اعتبار للمتغيرات ، وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار واهمية نتائجه .
- يقوم بتقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها ، وبالتالي فهو لايعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة .
- في حالة حدوث تغيير كبير في حجم موجودات بنك معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة ،وقد يحدث تغيير ملحوظ في درجات وأوزان تقييم وتصنيف البنك المعني بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وانما انحصر التغيير في حجم موجوداته فقط.

**خلاصة:**

تم التوصل إلى أن إعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل البنك لها إمكانية تحديد الأخطاء والإنحرافات ،كذلك تحديد أسبابها والبحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها ، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء على عكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل البنك وخاصة في ظل التطورات والظروف السائدة في إقتصاد السوق والمنافسة والتقلبات والأزمات فتقييم الأداء بمثابة سياسة تحط من الوقوع في الخطأ.

لذا تم التطرق في هذا الفصل إلى المقاييس المتبعة لتقييم أداء البنوك التجارية فمنها المقاييس المحاسبية المتمثلة في التحليل المالي باستخدام النسب المالية ، وكذلك هناك المقاييس الإقتصادية كالقيمة الاقتصادية المضافة ونظام تقييم الأداء البنكي الأمريكي.

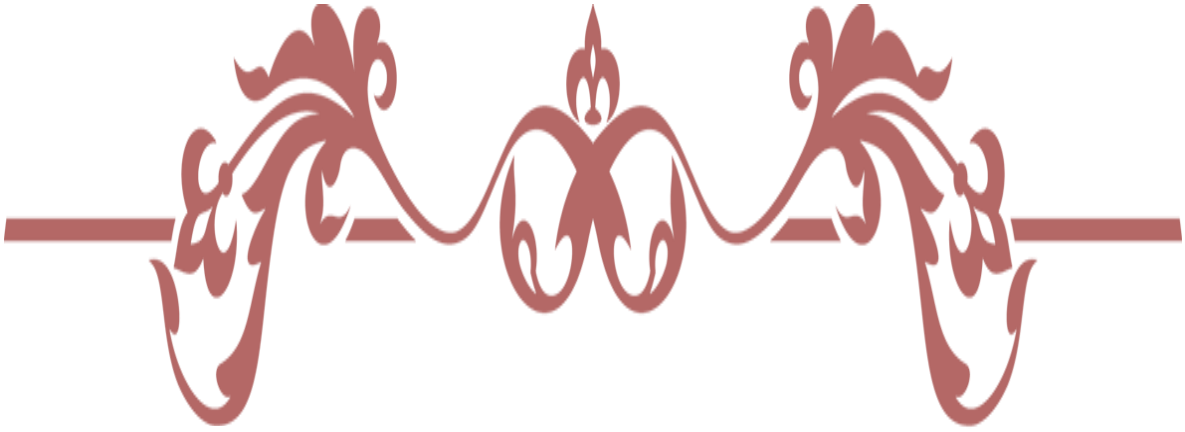

# الفصل الثاني

**تمهيد :**

بعدما تطرقنا في الفصل الأول للمفاهيم النظرية للدراسة وعرض مفاهيمي نظري للمؤشرات المالية التقليدية والحديثة ، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على البنك الأردني للاستثمار والتمويل من خلال حساب بعض المؤشرات المالية التقليدية لتقييم أداءه وتطبيق نموذج CAMELS من أجل الخروج بتصنيف لهذا البنك ومعرفة أي المؤشرات تعتري ضعف .

ومن أجل دراسة جيدة للموضوع تم تقديم البنك الأردني للاستثمار والتمويل من خلال التطرق لنشأته ،هيكله التنظيمي بالاضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها ثم تم تطبيق المؤشرات المالية على البنك وأخيرا تطبيق المعايير الستة المكونة لنظام CAMELS حسب المعطيات المتوفرة لدينا في القوائم المالية .

**المبحث الأول: لمحة حول البنك الأردني للاستثمار والتمويل**

**المطلب الأول** : بطاقة تعريفية للبنك الاردني للاستثمار والتمويل

بدأ البنك الأردني للاستثمار والتمويل نشاطه كشركة مالية تحمل اسم شركة الأردن للاستثمار والتمويل عام 1982م ،برأسمال مصرح به مقداره ستة ملايين دينار يدفع نصفها عند الاكتتاب فيها و يسدد النصف الثاني خلال سنة من تاريخ منح الترخيص النهائي وذلك بعد أن قام نفر من المؤسسين بوضع للبنة الأولى لصرح البنك الذي ساهم ويساهم في تطوير الصناعة البنكية الأردنية ويوفر التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من أجل إثراء المسيرة وزيادة فرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأردن .

وكان هدف المؤسسين من إقامة تلك الشركة المساهمة في النشاطات الائتمانية ودعم المدخرات الوطنية واستعمال الموارد بما يكفل دعم النشاطات التمويلية المتوافقة مع متطلبات النمو الاقتصادي مع تحقيق مردود مناسب للمساهمين بلغ عدد المساهمين 185 مؤسسا.

واجهت البنك في مراحل نشاطه الأولى كشركة جملة من التحديات حيث يعمل بموجب شروط صعبة منها عدم السماح له قبول الودائع الجارية أو فتح حسابات جارية وعدم جواز تقديمه تسهيلات ائتمانية من طراز جاري مدين، وأن لا تقل مدة الأشكال الأخرى من التسهيلات كخصم ا لكمبيالات والسلف والقروض عن ستة أشهر وضرورة بقاء حجمها ضمن إطار النسب المحددة من البنك المركزي ، وعدم منحها لتمويل عمليات التجارة الخارجية وعدم السماح بفتح إعتمادات مستندية أو إصدار كفالات إلا لصالح جهات سبق لها الحصول على تسهيلات ائتمانية من الشركة .

في هذه الأثناء على وقع الصعوبات المشار إليها كانت الرغبة بالتحويل إلى بنك إستثماري بموجب تعليمات جديدة للبنك المركزي قد بدأت تنضج وهو ما يحقق طموحات المؤسسين الآخرين وأعضاء مجلس الإدارة،الأمر الذي خرج إلى

حيز الوجود في الأول من شهر أيلول من عام 1989 وبذلك انتقل البنك إلى مرحلة جديدة من سيرته البنكية.حيث عمل البنك للوصول إلى أعلى درجات التميز من خلال الاهتمام بأدق التفاصيل في خدمة عملائه ، ومن هنا جاء التركيز على الإبداع في المنتجات والخدمات المصرفية بما يلبي متطلبات عملائه المتغيرة من جهة إلى طريقة تقديمها بأعلى كفاءة من جهة أخرى .ويواكب البنك بتسارع توجهات البنك المركزي الأردني لتوجيه البنوك لاعتماد الأنظمة الإلكترونية لرفع مستوى الخدمات المالية ، كما عمل البنك على تعزيز موارده البشرية وتأهيلها بأحدث الأساليب والوسائل التكنولوجية للارتقاء بقدرات فريق العمل ، كما حرص على تفعيل رسالته ودوره في خدمة المجتمع وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من برامج الرعاية والدعم لمختلف الأنشطة الاقتصادية والخيرية والعلمية .( **الموقع الالكتروني للبنك الأردني للاستثمار والتمويل ، www.invest Bank .jo).**

**المطلب الثاني :** الهيكل التنظيمي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل

**الشكل رقم (04) :** الهيكل التنظيمي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل

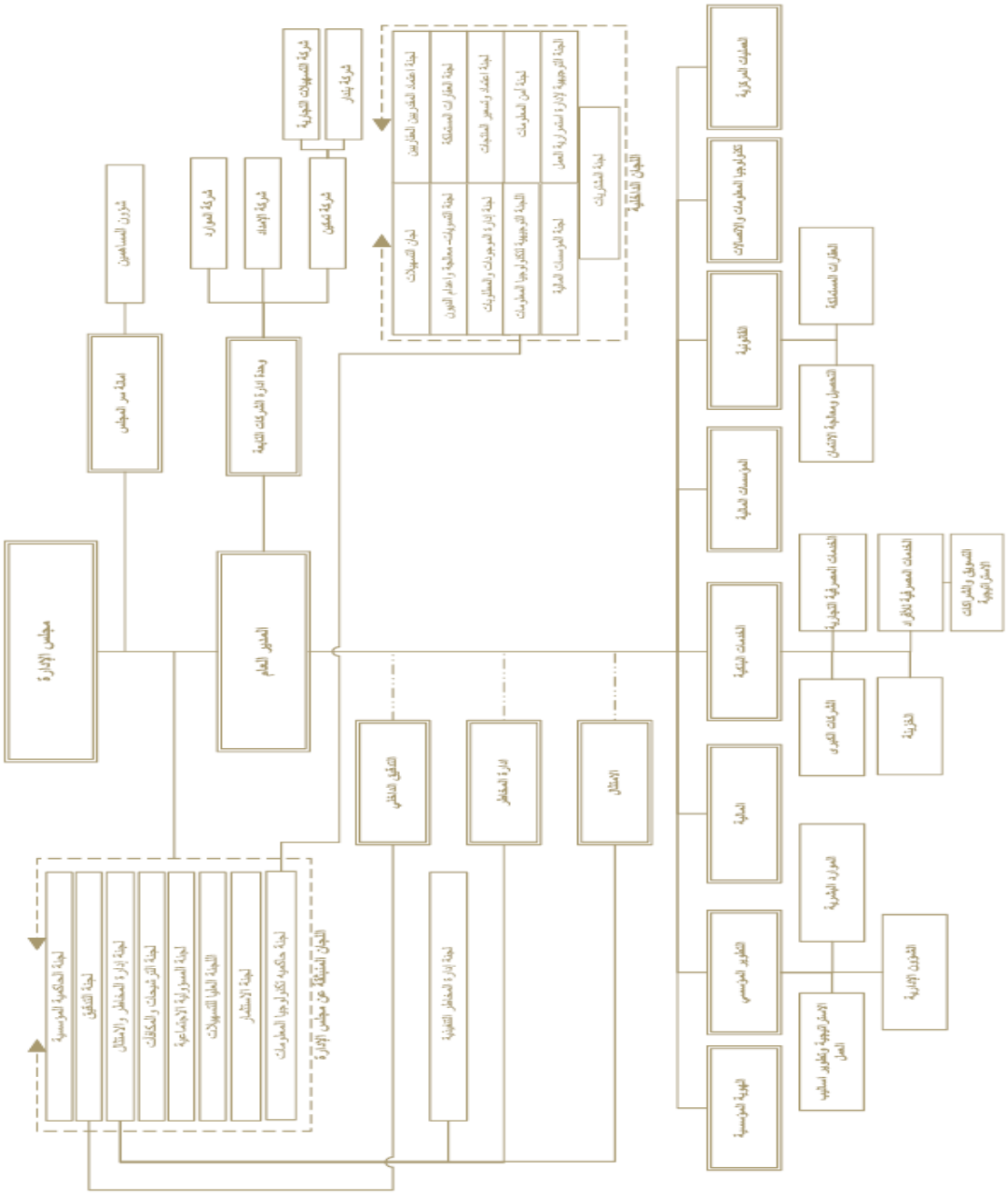


**المصدر**: (التقريري السنوي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل ،2018، ص.76).

**المطلب الثالث : أهمية البنك الأردني للاستثمار والتمويل**

- دعم حركة الاستثمار و التطور الاقتصادي الأردني من خلال تقديم منتجات مصرفية شاملة تلبي متطلبات و احتياجات العملاء و المتعاملين من مختلف فئات و شرائح الأفراد و الشركات و ساهم بفاعلية في المشاريع التنموية الوطنية و مشاريع القطاع الخاص.

- بناء علاقات حميمة مع العملاء و تعظيم عوائد المساهمين و المساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة .
- دعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية و الصحية و الثقافية و الاجتماعية .
- دعم المبادرات الاجتماعية المرتبطة بالتعليم وبناء جيل قادر على التميز و إحداث التقدم و تطور المجتمع في مختلف المجالات.
- تعزيز دوره في التواصل و الاهتمام بفعاليات المجتمع في السوق التي يتواجد بها من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات و المؤسسات.
- توفير مجموعة من المنتجات المتكاملة التي تلبي احتياجات شرائح العملاء المتغيرة.
- تقديم خدمات بأعلى مستويات الحرفية و الدقة و السرعة و بأعلى درجات الشفافية و الثقة في التعامل مع العملاء.
- دعم الأنشطة البيئية بهدف زيادة الرقعة الخضراء و كذلك دعم الأنشطة الرياضية.
- تحديث الخدمات الالكترونية الحالية لتسهيل قيام العملاء باستخدامها وتوفير جميع الخدمات بسرعة وفاعلية عالية وإبقاء العملاء على اطلاع مباشر على حساباتهم وإدارتها بأي وقت من الأوقات.
- تأكيد البنك على استخدام مصدر طاقة مستدام صديق للبيئة ضمن إحدى استراتيجيات البنك نحو الاستدامة .

**(المصدر: التقرير السنوي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل ، 2018، ص.42)**

**المبحث الثاني : تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل باستخدام المؤشرات المالية التقليدية**

في هذا المبحث سوف يتم تقييم أداء البنك باستخدام مجموع من المؤشرات المالية وهي كالتالي : مؤشرات الربحية ، مؤشرات السيولة ، مؤشرات ملاءة رأس المال ومؤشر توظيف الأموال .

**المطلب الأول : مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة**

**أولا: مؤشرات الربحية :** تهتم هذه النسب بقياس كفاءة وقدرة البنك في توليد الأرباح من خلال استخدام موارده المالية ، ومن أهم هذه النسب نجد : معدل العائد على الموجودات ،معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الربح .

**جدول رقم (07) :** مؤشرات الربحية للبنك الأردني للاستثمار والتمويل

| السنة / النسبة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| معدل العائد على الأصول | 1.69% | 1.64% | 1.46% | 1.38% |
| معدل العائد على حقوق الملكية | 9.25% | 9.49% | 8.82% | 8.95% |
| نسبة هامش الربح | 24.36% | 18.41% | 20.31% | 18.01% |

**المصدر:**من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة[ 2015-2018 ]

**تعليق :**

بالنسبة لمعدل العائد على الأصول (ROA)نلاحظ أنه قدر ب1.69% لسنة 2015 وهي أفضل نسبة حققها البنك بالمقارنة مع نسب السنوات المتبقية حيث انخفضت إلى 1.64% سنة 2016 واستمرت في الانخفاض لتصل إلى% 1.46 و% 1.38 على التوالي لسنتي 2017،2018 ،وهذا ما يؤثر سلبا على سيولة البنك وكذلك يضيع على البنك فرص استثمارية ،ما يحتم على إدارة البنك مراجعة هذه النسبة من أجل تحسين قدرته ونجاحه في توظيف وتحويل الأصول إلى أرباح صافية .

أما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد حققت أعلى نسبة سنة 2016حيث قدرت ب% 9.49 مقارنة بالسنوات الأخرى التي تميزت بالتذبذب حيث تراوحت هذه النسبة مابين % 8.82 و% 9.25 خلال السنوات الدراسة ، لذلك يجب على البنك تعزيز هذه النسبة بشكل مستمر من أجل تعظيم ثروة حملة الأسهم.

وفي ما يتعلق بنسبة هامش الربح فقد شهدت تذبذب خلال السنوات الأربعة قيد الدراسة حيث بلغت أقصى نسبة سنة 2015 قدرت ب% 24.36 لتنخفض إلى 18.01 % سنة 2018 ،لذلك يتوجب على البنك العمل من أجل زيادة هذه النسبة من أجل تحسين قدرته في توظيف وتحويل الموجودات إلى أرباح .

نستنتج من خلال النسب السابقة أنه يجب على البنك الأردني للاستثمار والتمويل الاهتمام بزيادة هذه النسب لتحسين قدرته وكفاءته على توليد الأرباح من خلال استخدام موارده المالية .

**ثانيا : مؤشر السيولة**

يبين الجدول مؤشرات السيولة للبنك الأردني للاستثمار والتمويل خلال السنوات [ 2015-2018 ]

**الجدول رقم (08):** نسب السيولة للبنك الأردني للاستثمار والتمويل

| النسبة / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة الاحتياطي القانوني | 12.12 % | 9.6 % | 10.09 % | 11.43% |
| نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات | 17.28 % | 14.59% | 15.78 % | 17.35 % |
| نسبة التوظيف | 76.66 % | 86.15 % | 94.02 % | 90.76 % |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة [ 2015-2018 ]

تعليق :

تحتفظ البنوك عادة برصيد نقدي بدون فائدة لدى البنك المركزي يسمى بالاحتياطي القانوني بنسبة 20 % ولاحظنا من خلال الجدول أعلاه أن البنك لم يحترم هذه النسبة خلال السنوات المدروسة وقام بالاحتفاظ بنسب أقل من 20 % تتراوح من 9.6%و 12.12% ، لذا يجب على البنك احترام النسبة المفروضة عليه من البنك المركزي لتجنب الوقوع في أخطار السيولة .

بالنسبة لنسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات فقد قدرت ب 17.28 % سنة 2015 لتنخفض الى 14.59 % سنة2016 وهي أقل نسبة يحققها البنك الأردني للاستثمار والتمويل مقارنة بالسنوات الأخرى المدروسة حيث بلغت سنة 2017 (15.78% )و (17.35%)سنة 2018 وزيادة هذه النسبة يعني أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة وهذا ما يقلل من العائد النهائي للبنك (انخفاض السيولة ).

أما نسبة التوظيف قدرت ب 76.66 % سنة 2015 ثم ارتفعت إلى 86.15% سنة 2016 لتصل إلى 94.02 سنة 2017 % وهي أقصى نسبة يحققها البنك مقارنة بالسنوات المدروسة حيث بلغت سنة 2018 ( 90.76%)، حيث تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة و المحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض ، وارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة إلا أنه في ذات الوقت يدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية .

**المطلب الثاني : مؤشرات ملاءة رأس المال ومؤشرات توظيف الأموال**

**أولا : مؤشرات ملاءة رأس المال**

تراعي البنوك التجارية أن تتوفر لها رؤوس الأموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الاصول الثابتة وكذلك ما يلزم لها من اموال لتتمكن من البدأ في تحقيق الارباح ، وأيضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الاموال

**جدول رقم (09):** مؤشرات ملاءة راس المال

| النسبة / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات | 18.29% | 17.30% | 16.65% | 15.52% |
| نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض | %34.01 | 30.51% | 27.70% | 25.95% |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك للفترة [ 2015-2018 ]

**تعليق :**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن : نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات بلغت سنة 2015 18.29 % ثم

إنخفضت سنة 2016 إلى 17.30 % واستمرت في الانخفاض خلال سنتي 2017 و 2018 على التوالي بنسب مقدرة ب 16.65% و 15.52 %

وتشير هذه النسبة إلى مدى إعتماد البنك على رأسماله في تكوين الموجودات ، وهذا ما يحتم على إدارة البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند أعلى معدلاتها ومراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لاموال المودعين.

أما نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض فقد قدرت ب 34.01 % سنة 2015 ثم استمرت في الانخفاظ في السنوات الثلاثة المتبقية لتصل إلى 25.95% سنة 2018

وهذا دليل على أن قدرة البنك ضعيفة على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات دون المساس بالودائع ، حيث أن هذه النسبة تعكس درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض لذا يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطيات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد.

**ثانيا:مؤشرات توظيف الأموال**

تستخدم البنوك عدة معدلات لقياس مدى توظيف واستثمار أموالها ،حيث إن استثمار هذه الأموال أفضل من تركها جامدة في الخزينة ،وتحاول البنوك دائما الوقاية على مستوى توظيفها

للودائع والأموال،لذا تستخدم عدة نسب لقياس ملائمة توظيف الأموال ، ومن بين أهم هذه النسب ،إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

**جدول رقم (10):** مؤشرات توظيف الأموال

| السنة / المؤشر | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع | %76.66 | %86.15 | %94.02 | %90.76 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة [ 2015-2018 ]

**تعليق:**

قدرت هذه النسبة ب 76.66% سنة 2015 ثم ارتفعت سنة 2016ب 9.49% كما ارتفعت بنسبة 7.87 % سنة 2017، ثم انخفضت إلى 90.76% سنة 2018.

حيث أن هذه النسبة توضح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها البنك من إجمالي ودائع العملاء ومن خلال الجدول أعلاه لاحظنا أن هذه النسبة في ارتفاع مما يعني أن البنك يعمل على زيادة قدرته على توظيف الأموال.

## المبحث الثالث: تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل باستخدام نظام CAMELS

في هذه المبحث سوف يتم تقييم العناصر الستة المكونة لنظام التقييم البنكي الأمريكي camels في البنك الأردني للاستثمار والتمويل من كفاية رأس المال وجودة أصوله وكفاءة إدارته وربحيته وسيولته وصولا إلى تحليل حساسية مخاطر السوق وذلك استنادا إلى القوائم المالية للبنك الأردني للاستثمار والتمويل للفترة [2015-2018]

### المطلب الأول: تقييم أداء البنك الأردني للاستثمار والتمويل من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول وسلامة الإدارة

**أولا: تقييم كفاية رأس مال البنك**

**1.تحليل كفاية رأس مال البنك الأردني للاستثمار والتمويل**

الجدول التالي يشمل نسبة كفاية رأس المال للبنك الأردني خلال السنوات الأربعة قيد الدراسة ويبين مايلي :

**جدول رقم (11):** نسبة كفاية رأس المال للبنك الأردني للاستثمار والتمويل

| السنة | نسبة كفاية رأس المال | الحد الأدنى المطلوب حسب البنك المركزي | نسبة رأس المال الأساسي | الحد الأدنى المطلوب حسب البنك المركزي |
|---|---|---|---|---|
| 2015 | 18.21 | %12 | %17.48 | %12 |
| 2016 | 17.36 | %12 | %16.71 | %12 |
| 2017 | 15.25 | %12 | %14.61 | %12 |
| 2018 | 15.55 | %12 | %15.24 | %12 |

**المصدر:التقارير السنوية للبنك الأردني للاستثمار والتمويل للسنوات**[2015-2018]

**شكل رقم (05):**تطور نسبة كفاية رأس المال من [2015-2018]

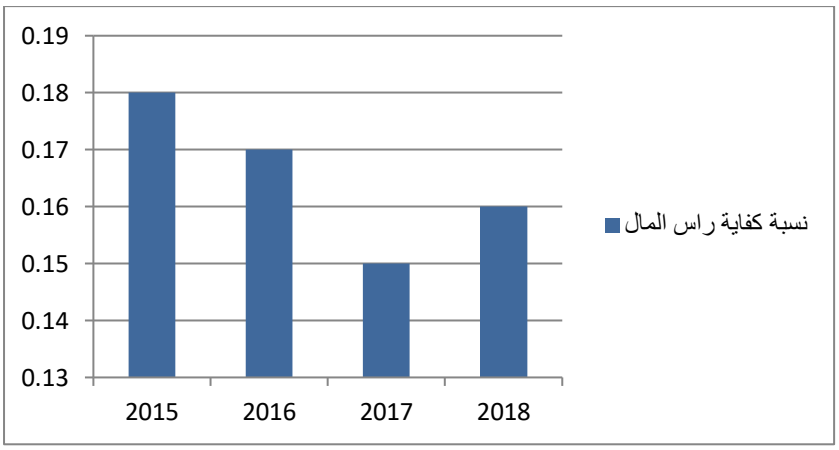


المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (11)

تعليق :

بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.21%سنة 2015 وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي والبالغ 12% ،كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 17.48%

انخفضت نسبة كفاية رأس المال لتصل إلى 17.36% أي بنسبة0.85% سنة 2016 وهي بدورها أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني 12%وكذلك شهدت انخفاض في رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة ليبلغ 16.71%

استمرت نسبة كفاية رأس المال في الانخفاض حيث بلغت 15.25% سنة 2017و 15.55% سنة 2018 وبالرغم من هذا الانخفاض الذي شهدته 2017، 2018 بالمقارنة بسنتي 2015، 2016الانها تبقى أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني ، أما بالنسبة للرأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة فقد انخفض سنة 2017 ليصل إلى 14.61%،ثم ارتفع ليصل إلى 15.24% سنة 2018مقارنة مع سنة 2017 ويرجع هذا لانخفاض رأس مال البنك وكذلك ارتفاع الاحتياط القانوني إلى 27.2 مليون دينار سنة 2018مقارنة ب 21.3 مليون دينار سنة 2015.

2.**تصنيف كفاية رأس مال البنك الأردني للاستثمار والتمويل** : بالمقارنة مع الحد الأدنى المطلوب وفقا للبنك المركزي الأردني وهو 12% وعليه يمكن تصنيف كفاية رأس المال البنك الأردني للاستثمار والتمويل كالتالي:

**جدول رقم** (12): تصنيف كفاية رأس المال للبنك

| التصنيف / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة كفاية رأس المال | 18.21% | 17.36% | 15.25% | 15.55% |
| التصنيف الجزئي | 1 | 1 | 1 | 1 |
| متوسط التصنيف | 1 =4/(1+1+1+1) | | | |
| التصنيف الإجمالي | 1 | | | |

**المصدر:**من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول رقم (11).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف كفاية رأس مال البنك الأردني للاستثمار والتمويل بالتصنيف 1 مما يعني أن كفاية رأس مال البنك في حالة جيدة والبنك قوي وموقفه سليم من كل النواحي وله القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله.

**ثانيا: تحليل جودة أصول البنك**

**1. مرجعية تقييم جودة أصول البنك**

سوف نقيم جودة أصول البنك اعتمادا على النسب التالية:

-مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول = مجمل الأصول المحققة للإيرادات/ مجمل الأصول يجب أن لا تقل عن 80%

-نسبة التصنيف المرجح WCR = المخصصات / حقوق الملكية+ المخصصات

2. **تحليل جودة أصول البنك:** الجدول التالي يوضح نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات خلال الفترة [2015-2018]

**جدول رقم (13) :** نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول

| النسبة / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| مجمل الأصول المحققة للإيرادات | 810598189 | 908531907 | 1033220612 | 1108742477 |
| مجمل الأصول | 845419891 | 949576672 | 1073246133 | 1152102916 |
| النسبة | %95.88 | %95.67 | %96.27 | %96.23 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين باعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة [ 2015-2018 ]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول بلغت 95.88% سنة 2015 ثم ارتفعت خلال السنوات التالية لتصل إلى 96.23% سنة 2018 ويرجع السبب في ذلك أن معدل التغيير في مجمل الأصول يتماشى مع معدل التغيير في مجمل الأصول المحققة للإيرادات.

والجدول التالي يوضح تصنيف جودة أصول البنك اعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول

**جدول رقم (14):** تصنيف جودة أصول البنك الأردني للاستثمار والتمويل اعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للايرادات إلى مجمل الأصول

| التصنيف / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول | %95.88 | %95.67 | %96.27 | %96.23 |
| التصنيف الجزئي | 1 | 1 | 1 | 1 |
| متوسط التصنيف | 1 = 4/(1+1+1+1) | | | |
| التصنيف الإجمالي | 1 | | | |

**المصدر :** من اعداد الطالبتين باعتماد على الجدول رقم (13)

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف جودة أصول البنك الأردني للاستثمار والتمويل بالتصنيف 1مما يعني أن أصول البنك جيدة وأنه يهتم بتوظيف أصوله في أصول محققة للإيرادات تضمن له زيادة الأرباح والاستمرارية .

**جدول رقم (15):** نسبة التصنيف المرجح للبنك

| السنة / النسبة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| المخصصات | 1082090 | 710086 | 703454 | 137610 |
| حقوق الملكية | 154646307 | 164343214 | 178796984 | 178837230 |
| نسبة التصنيف المرجح | %0.69 | %0.43 | %0.39 | %0.07 |

**المصدر** : من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك للفترة [ 2015-2018 ]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التصنيف المرجح تتناقص من 0.69 سنة 2015 إلى 0.43 سنة 2016 ثم إلى 0.39 سنة 2017 لتصل إلى 0.07 سنة 2018 ، وذلك بسبب زيادة حقوق الملكية خلال هذه السنوات يقابله انخفاض تدريجي في قيمة المخصصات .

**شكل رقم (06)** : تطور نسبة التصنيف المرجح WCR مابين (2015 -2018)

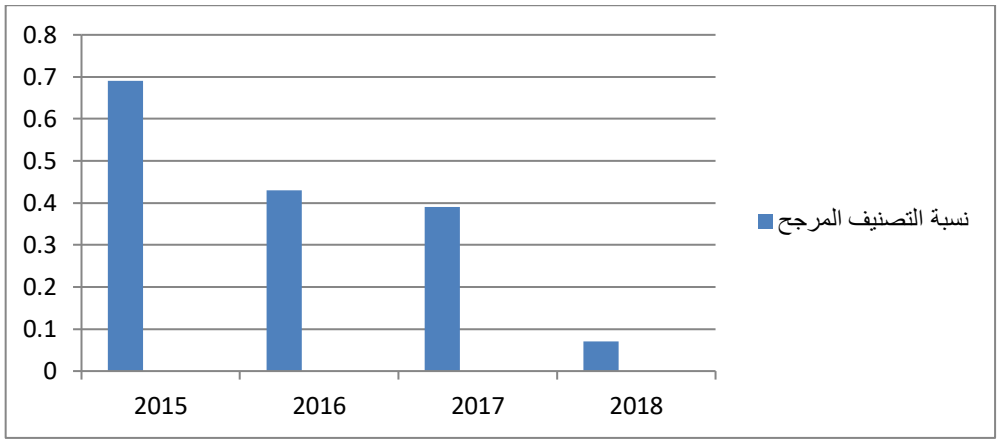


**المصدر :** من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (15).

**جدول رقم (16)** :تصنيف جودة أصول البنك الأردني للاستثمار والتمويل اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح.

| السنة / التصنيف | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة التصنيف المرجح WCR | %0.69 | %0.43 | %0.39 | %0.07 |
| التصنيف الجزئي | 1 | 1 | 1 | 1 |
| متوسط التصنيف | 1=4/(1+1+1+1) | | | |
| التصنيف الإجمالي | 1 | | | |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (15)

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف جودة أصول البنك بالتصنيف 1 خلال السنوات(2015-2018) اعتمادا على نسبة تصنيف المرجح WCR مما يعني أن جودة أصول البنك جيدة ويدل ذلك على انخفاض حجم القروض المتعثرة لدى البنك وانه يوجد انتظام في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليه كما أن إدارة الائتمان في البنك جيدة والربحية أفضل وفرص إستثمارية قوية في البنك .

**جدول رقم(17):** تصنيف جودة أصول البنك الأردني الاستثمار والتمويل

| النسبة / التصنيف | نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول | نسبة التصنيف المرجح WCR |
|---|---|---|
| تصنيف النسبة | 1 | 1 |
| متوسط التصنيف | 1=2/(1+1) | |
| التصنيف النهائي | 1 | |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على المعطيات السابقة

بما أن البنك حصل على التصنيف 1 بناءا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول ونسبة التصنيف المرجح فهذا يعني أن البنك قوي وموقفه سليم من كل النواحي .

**ثالثا: تحليل جودة إدارة البنك الأردني للاستثمار والتمويل**

نستند في تصنيفنا لعنصر الإدارة على خمسة مؤشرات أساسية :الحوكمة،الموارد البشرية ،المراقبة والتدقيق ،نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي.

I. **الحوكمة :**انطلاقا من رؤية البنك الإستراتيجية يولي البنك كل العناية اللازمة لممارسة وتطبيق الحاكمية للمؤسسة السليمة وبما يتوافق مع تشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن إضافة لتطبيق متطلبات و تعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها وتتجسد الحوكمة في البنك الأردني للإستثمار والتمويل من خلال :

1.**مجلس الإدارة** : يتألف من 11 عضو يتمتعون بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لان يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة (حيث في قانون البنوك الأردنية ينص على أن يتألف مجلس الإدارة من 3إلى 11عضوا) ومهامه كالتالي :

- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أداءها والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملائمته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
- مراقبة أداء البنك ومدى تقيدها بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والتعليمات الداخلية للبنك نفسه وإتباعها للسياسات الراشدة.
- الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك وحماية حقوق المساهمين ومصالحهم.
- تشكيل اللجان المختلفة المعنية بمتابعة حسن إدارة البنك لأعماله ونشاطاته.
- متابعة متطلبات البنك المركزي وتلبيته ومتابعة مصالح العملاء المودعين لديه.
- توضيح كافة مهام وواجبات ومسؤوليات أعضاء المجلس بما فيها الصلاحية المحددة له في ما يتعلق بالموافقة على القروض .
- مراقبة قيام الإدارة التنفيذية في البنك بوضع آليات العمل التي تكفل تنفيذ الاستراتيجيات المحددة له .

2. **.اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:**

- **لجنة الحاكمية المؤسسية:** تقوم هذه اللجنة بالإشراف على ممارسة الحاكمية المؤسسية في البنك وضمان توفر العناصر التي تقوم عليها تلك الحاكمية ،وهي تتألف من مجلس الإدارة وعضوين مستقلين من مجلس الإدارة.

- **لجنة التدقيق** :تتركز مهامها بمساعدة مجلس الإدارة على انجاز مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بعمليات الإبلاغ المالي، التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ، نطاق أعمال المدقق الخارجي ،مراجعة تقارير السلطات الرقابية والإشراف على أعمال التدقيق الداخلي.
- **لجنة الترشيحات والمكافآت** : تعني هذه اللجنة بتسمية أعضاء مجلس الإدارة وتحديد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وتقييم فعالية أداء المجلس ولجانه بالإضافة إلى ترشيح الأشخاص المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية ،التأكد من وجود سياسات واضحة للمكافآت والمزايا والحوافز والرواتب للبنك.
- **لجنة إدارة المخاطر والامتثال**:تهدف اللجنة للتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها يتم التعامل معها بشكل كفئ للتخفيف من أثرها على أنشطة البنك المختلفة ،أما في ما يتعلق بإدارة الامتثال تهدف اللجنة إلى إضافة قيمة إلى عمليات البنك من خلال تحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلي والحاكمية المؤسسية.
- **لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:** تهدف هذه اللجنة إلى تطوير وتحسين حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا والمصاحبة لها.

## II. المورد البشري:

1.التوظيف: في الجدول التالي يمكن توضيح عدد موظفي البنك الأردني للاستثمار والتمويل للسنوات الأربعة قيد الدراسة كما يلي :

**جدول رقم (18)** : تطور عدد الموظفين في البنك الأردني لاستثمار والتمويل حسب المؤهل العلمي للفترة (2015-2018)

| المؤهل العلمي | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| دكتوراه | / | / | / | / |
| ماجستير | 24 | 22 | 24 | 22 |
| بكالوريوس | 343 | 396 | 344 | 311 |
| دبلوم | 53 | 48 | 45 | 40 |
| ثانوية عامة | 18 | 17 | 16 | 13 |
| دون الثانوية العامة | 23 | 25 | 27 | 29 |
| الإجمالي | 461 | 508 | 456 | 415 |

**المصدر :**من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة (2015-2018)

**شكل رقم (07)** :تطور عدد الموظفين في البنك حسب المؤهل العلمي للفترة (2015-2018)

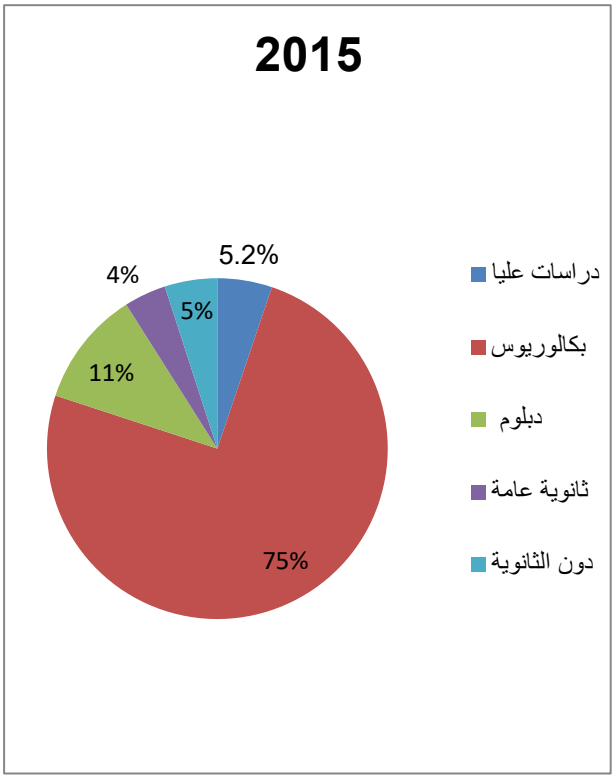


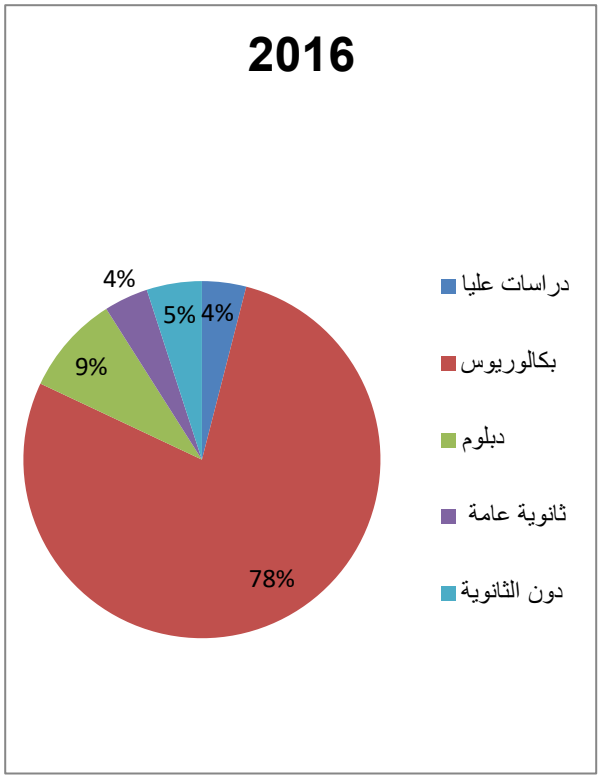


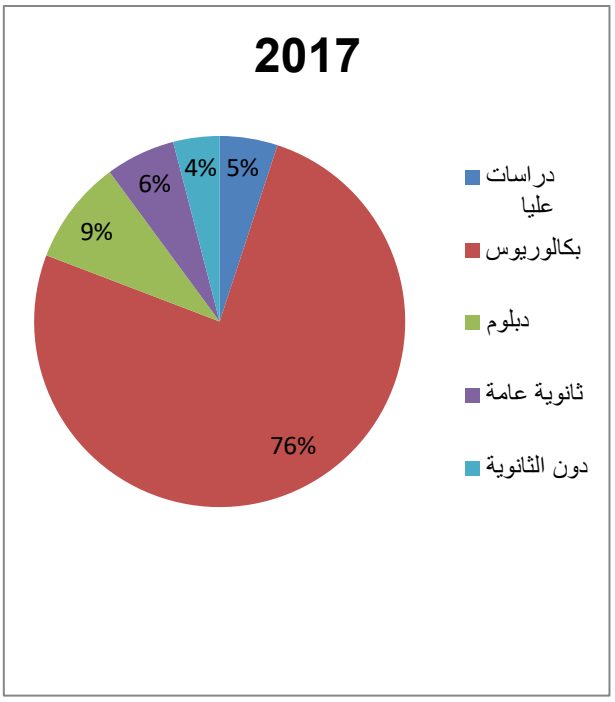


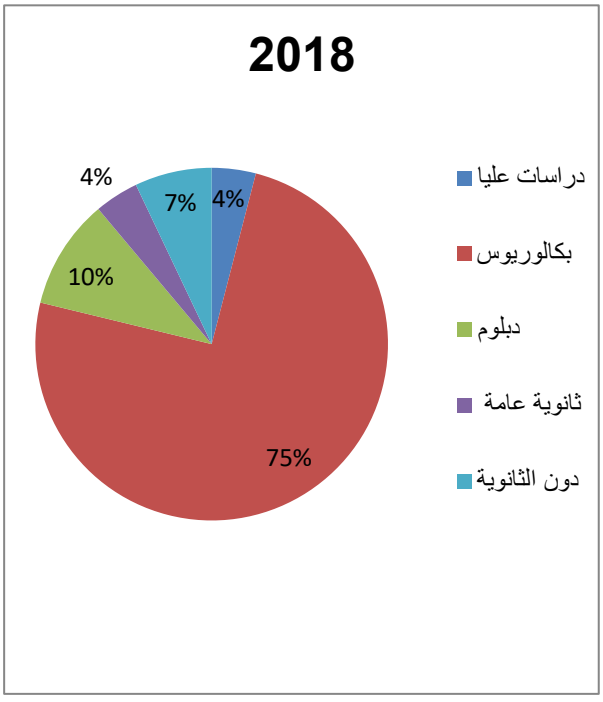


**المصدر:** من اعداد الطالبتين باعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة (2015-2018).

**2.برامج التدرتيب:**

**جدول رقم (19):**البرامج التدريبية التي يتلقاها موظفي البنك الأردني للاستثمار والتمويل للفترة(2015 -2018)

| البيانات / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| دورات داخلية | 424 | 384 | 1692 | 358 |
| دورات خارجية | 59 | 44 | 52 | 67 |
| المجموع | 483 | 428 | 1744 | 425 |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين باعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة (2015-2018)

**جدول رقم (20)** : نوع الدورات التدريبية التي يتلقاها موظفي البنك الأردني للاستثمار والتمويل خلال الفترة (2015-2018)

| المجالات / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| بنكية/مصرفية | 202 | 172 | 291 | 259 |
| إدارة المخاطر والامتثال | 88 | 66 | 1361 | 93 |
| مهارات سلوكية الإدارية | 66 | 52 | 61 | / |
| شهادة مهنية | / | 5 | 5 | 10 |
| مالية وتدقيق واستثمارية | 5 | 2 | 10 | 7 |
| التسويق ومهارات البيع | 72 | 87 | / | 25 |
| حاسوبية | 6 | 3 | / | / |
| قانونية/لغات | 9 | 3 | / | / |
| أخرى | 35 | 38 | 16 | 31 |
| المجموع | 483 | 428 | 1744 | 425 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين باعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة (2015-2018)

**شكل رقم (08):** نوع الدورات التدريبية التي يتلقاها موظفي البنك خلال الفترة (2015-2018)

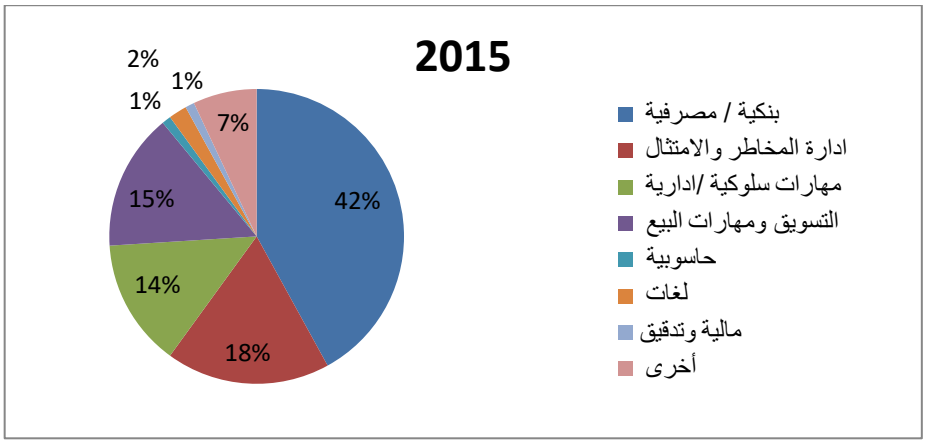


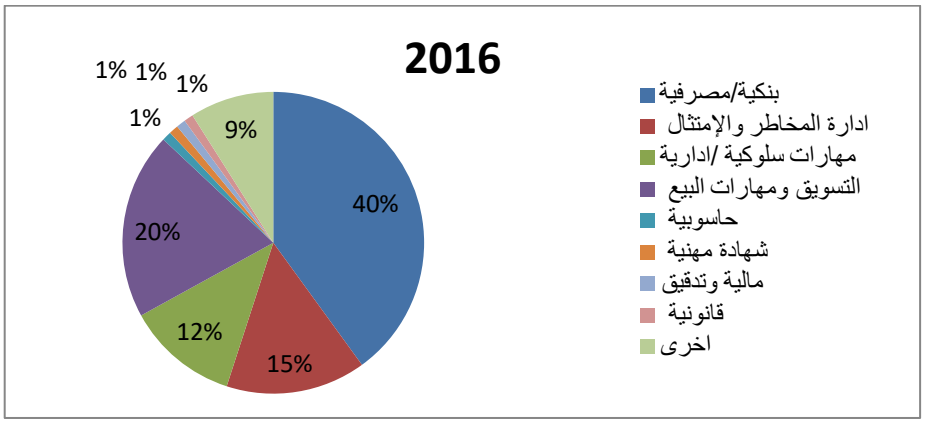


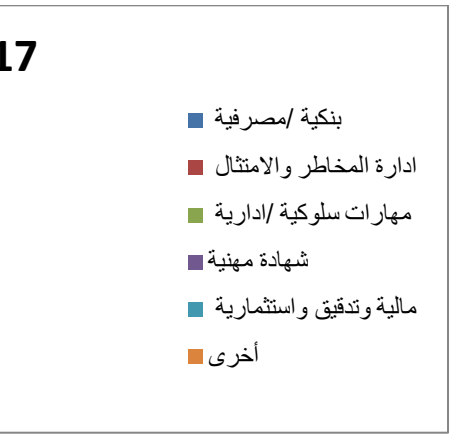


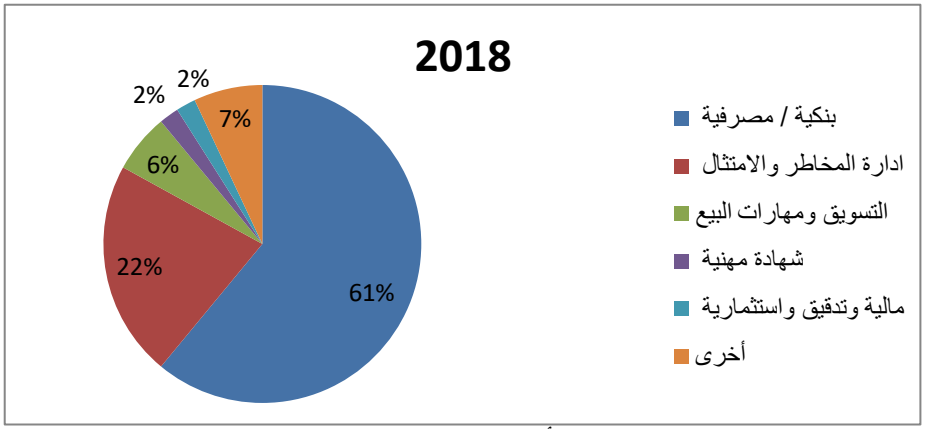


**المصدر:**التقرير السنوي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل(2015-2018)

## III. المراقبة والتدقيق

1.**المراقبة:** يخضع البنك الاردني للاستثمار والتمويل الى نوعين من المراقبة:
- المراقبة الدائمة: حيث تعتمد المراقبة الدائمة على فريق من المراقبين كل واحد منهم يكلف بمراقبة فرع او فرعين بصفة دائمة.
- المراقبة الدورية: وفقا للبرنامج السنوي المعتمد من طرف لجنة التدقيق فان السجلات المفتشية العامة والتدقيق سواء على مستوى شبكة الاستغلال او على المستوى المركزي اخذت اشكال متنوعة ما بين مهمات شاملة مهمات موضوعية ،مهمات منتقاة ، مهمات خاصة...الخ.
2.**التدقيق** :من خلال كل السنوات الدراسية والسنوات السابقة يخضع البنك الاردني للتدقيق الداخلي والخارجي مع وجود لجنة مشتقة عن مجلس الادارة تسمى بلجنة التدقيق طبقا لما تنص عليه مبادئ الحكومة الاردنية وقانون البنوك.

## IV. ادارة المخاطر:

تكوين لجنة خاصة بادارة المخاطر مشتقة عن مجلس الادارة تتولى المسؤوليات التالية:
- مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى البنك قبل اعتمادها من قبل مجلس الادارة
- التاكد من تقديم الدعم الكافي والمناسب لمجموعة ادارة المخاطر لاداء مهامها حسب السياسات والاجراءات المعتمدة وتعليمات البنك المركزي الاردني.
-التأكد من توفير السياسات وإطار عمل لإدارة المخاطر والبرامج والأدوات اللازمة لذلك مع مراجعة بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذ لزم الأمر
- التأكد من إستخدام الأساليب الحديثة في إدارة وتقييم مخاطر البنك
- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك ورفعها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها ،بحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس مال البنك والتأكد من إحتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها .

## V. نظم المعلومات:

استهدف البنك مواكبة أخر المستجدات في مجال تكنولوجيا الصناعة المصرفية وفي هذا الصدد استمر البنك في تطوير منافذ لتوزيع وتضم الدفع الإلكتروني وذلك بما يمكن العملاء من الحصول على الخدمات وإجراء المعاملات المصرفية بكل سهولة
ومن أبرز ما تم إنجازه في هذا المجال تطبيق نظام غرفة المقاصة الآلي حسب متطلبات البنك المركزي الأردني ما يساهم في سرعة تنفيذ العمليات والحولات بين البنوك في الأردن بطريقة أمنة وفعالة ،وسيتم ربطه مع نظام بنك الأنترنات الجديد لتوفير خدمات متنوعة لجميع العملاء خاصة عملاء الشركات كما تم تشغيل نظام gasper reporting لمراقبة الصرافات الإلية وإستخراج تقارير الأعطال وذلك لضمان فعالية الخدمات المقدمة من أجهزة ATM على مدار السنة .

## VI. التخطيط الإستراتيجي:

يسعى البنك الأردني بكل جهوده إلى تحقيق الأهداف المسطرة لخطته الإستراتيجية

- **رؤية بنك الأردن** : نحن نطلع لأن نصبح قادة العمل المصرفي المبتكر لتساهم في نجاح عملاءه
- **رسالة بنك الأردن:** أن نصبح شركاء مع عملائنا في نجاحاتهم عن طريق منتجاتنا المبتكرة وخدماتنا المتميزة واستشاراتنا الموائمة وذلك بجهود موظفينا الأكفاء اللذين تقودهم رؤيتنا وقيمنا المتأصلة في البنك

*بناءا على ما سبق فإن التصنيف الذي تحصله إدارة البنك الأردني هو التنصنيف رقم **1** لأنها تحمل المواصفات التالية وفق camels:

- الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي الجاري المفعول
- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات البنكية والبيئية والاقتصادية
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها
- الأداء المالي للبنك جيد بالنظر إلى نوعية الأصول وكفاية رأس المال ،أرباحه وسيولته
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجلات العمل الرئيسية
- قوة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي
- الالتزام بالقوانين و وجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين ،فعالية أنظمة المعلومات الإدارية

**المطلب الثاني :تقييم أداء البنك الأردني للإستثمار والتمويل من حيث الربحية والسيولة وتحليل الحساسية لمخاطر السوق**

**أولا : تحليل ربحية البنك الأردني للاستثمار والتمويل**

**1 مرجعية تقييم ربحية البنك :**سوف نقوم بتقييم ربحية البنك اعتمادا على النسب التالية : نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) نسبة العائد على الأصول (الموجودات) (ROA) ،نسبة العائد على متوسط الأصول (ROAA )

**2 تحليل ربحية البنك:**

**الجدول رقم(21)** : نسب الربحية للبنك الأردني للاستثمار والتمويل

| البيان / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| الموجودات | 845419891 | 949576672 | 1073246133 | 1152102916 |
| حقوق الملكية | 154646307 | 164343214 | 178796984 | 178837230 |
| الدخل الصافي | 14309826 | 15607259 | 15775075 | 16008647 |
| العِائد على متوسط الموجودات | 1.73% | 1.74% | 1.56% | 1.43% |
| العائد على | 1.69% | 1.64% | 1.46% | 1.38% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الموجودات | | | | |
| العائد على حقوق الملكية | 9.25% | 9.49% | 8.82% | 8.95% |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك [2015-2018]

- متوسط نسبة ROAA: 4/(1.43%1.56%+1.74%+1.73% )= 1.61%
- متوسطة نسبة ROE: 4 / (9.25%9.49%+8.82%+8.95%) =9.12%
- متوسط نسبةROA: 4 / (1.69%+1.64%+1.46%+1.38%) =1.54%

**شكل رقم (09)**: تطور نسبة معدل ROA مابين 2015 -2018

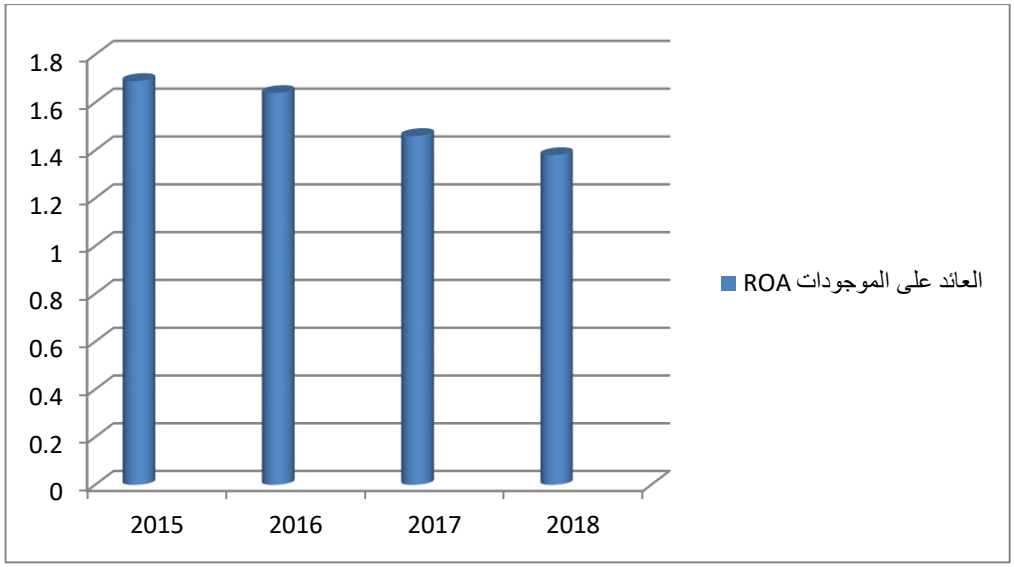


**المصدر:** من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (21).

**شكل رقم (10):**تطور نسبة معدل ROEمابين 2015-2018

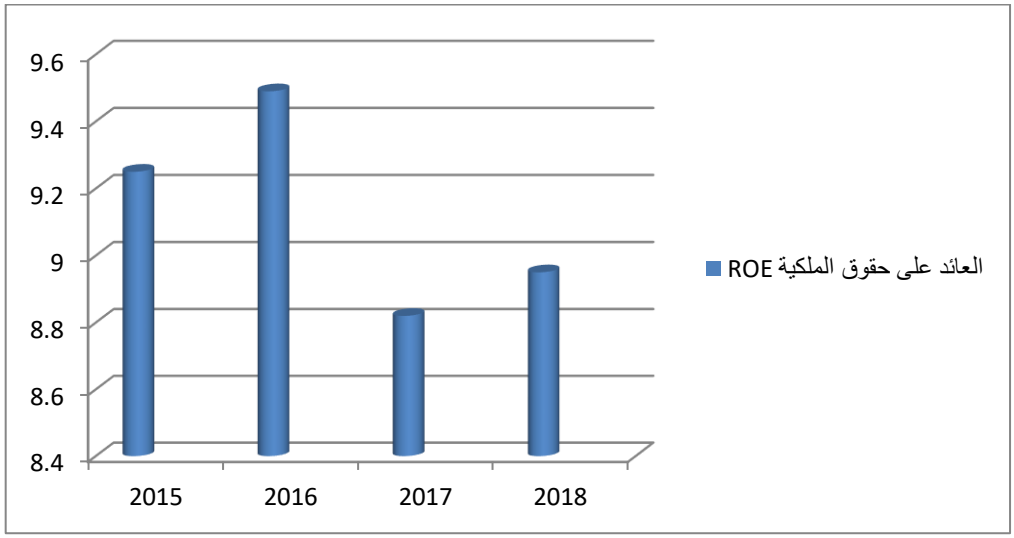

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم( 21)

**شكل رقم (11)** :تطور نسبة معدل ROAA مابين 2015-2018

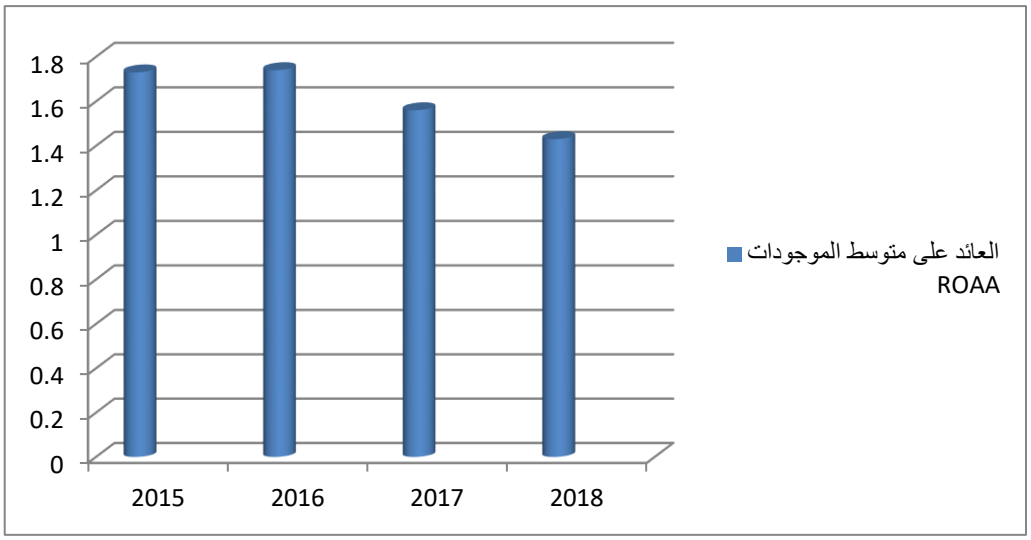


**المصدر:**من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (21).

بناءا على نتائج جدول رقم (21) ومتوسط النسب ROA، ROAA و ROE للسنوات الأربع يمكن تصنيف ربحية البنك الأردني للاستثمار والتمويل كالتالي :

**جدول رقم (22)** : تصنيف ربحية البنك

| التصنيف / النسبة | ROAA | ROA | ROE |
|---|---|---|---|
| متوسط النسبة | %1.61 | %1.54 | %9.12 |
| التصنيف الجزئي | 1 | 1 | 3 |
| متوسط التصنيف | 2.5=3/(3+1+1) | | |
| التصنيف النهائي | 2 | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (21).

من خلال الجدول أعلاه يتم تصنيف ربحية البنك الأردني للإستثمار والتمويل في الصنف 2 ،مما يعني انه يحقق أرباحا مرضية ويوفر دخلا كافيا لتوفير متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال .

**ثانيا :تحليل سيولة البنك**

**1 مرجعية تقييم سيولة البنك:**سوف نقوم بتحليل سيولة البنك باستخدام النسب التالية :

نسبة القروض إلى الودائع : مجموع القروض/مجموع الودائع

نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:مجموع القروض /مجموع الأصول

**2 تحليل سيولة البنك:** الجدول التالي يوضح نسبة السيولة للبنك الأردني للاستثمار والتمويل للفترة (2015-2018)

**جدول رقم (23)** :نسبة السيولة في البنك

| النسبة / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| القروض | 454704268 | 538630285 | 645354229 | 688947616 |
| الودائع | 593094630 | 625249741 | 686332916 | 759015870 |
| اجمالي الاصول | 845419891 | 949576672 | 1073246133 | 1152102916 |
| نسبة القروض الى الودائع | %76.66 | %86.15 | %94.02 | %90.76 |
| نسبة القروض الى اجمالي الاصول | %53.78 | %56.72 | %60.13 | %59.79 |

**المصدر :** من اعداد الطالبتين باعتماد على التقارير السنوية للبنك. (2015-2018)

متوسط نسبة القروض إلى الودائع

%86.89=(%90.76+94.02%+%86.15+76.66%)/4

متوسط نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

%57.60=(59.79%+60.13%+56.72%+%53.78)/4

**-تصنيف سيولة بنك الأردن :**بناءا على نتائج الجدول رقم (23) يمكن تصنيف سيولة البنك كما يلي :

**جدول رقم (24)** :تصنيف سيولة البنك

| التصنيف / النسبة | نسبة القروض إلى الودائع | نسبة القروض إلى إجمالي الأصول |
|---|---|---|
| متوسط النسبة | %86.89 | %57.60 |
| التصنيف الجزئي | 4 | 2 |
| متوسط التصنيف | (2+4)/2=3 | |
| التصنيف الكلي | 3 | |

**المصدر:**من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (23)

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف سيولة البنك بالتصنيف 3 مما يعني عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة ، كما يتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارك الإدارة بشكل مناسب للأمور الهامة المتعلقة بالسيولة واتخاذ الاجراءات الفورية لتقوية مركز السيولة .

**شكل رقم (12):** تطور نسبة القروض إلى الودائع للبنك الأردني للاستثمار والتمويل للفترة 2015-2018

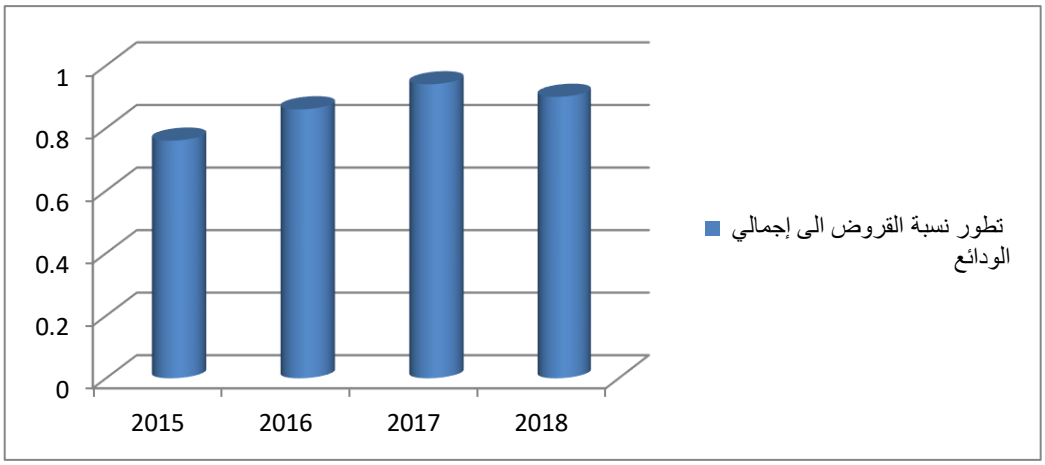


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (23) .

**الشكل رقم (13):** تطور نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الأردني للاستثمار والتمويل للفترة (2015-2018)

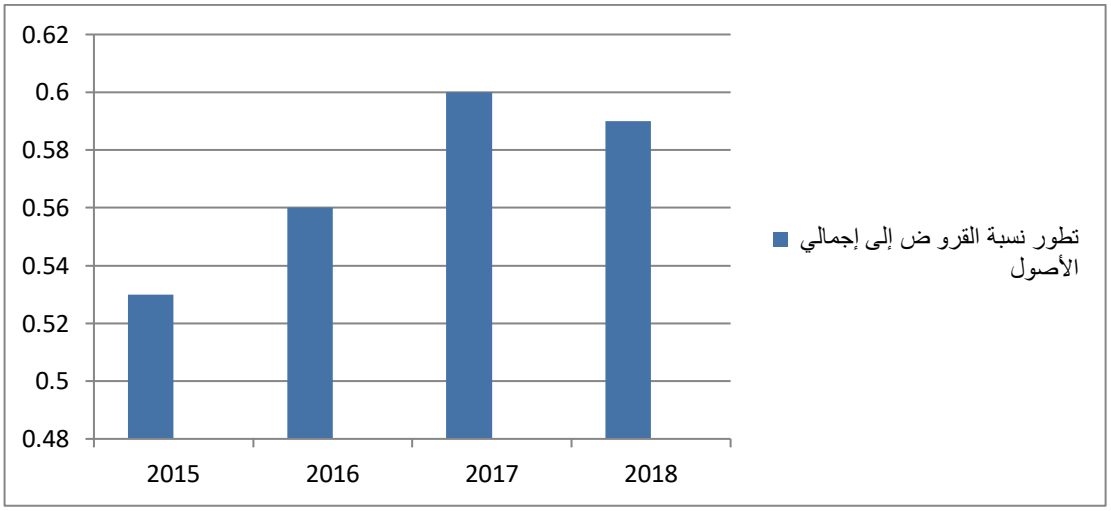


**المصدر:** من إعداد الطالبتين باعتماد على الجدول رقم (23).

**ثالثا : تحليل حساسية البنك لمخاطر السوق**

***مرجعية تقييم حساسية البنك لمخاطر السوق :**

GAP = RSAS-RSLS: تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة .

***تحليل حساسية البنك الأردني للاستثمار والتمويل لمخاطر السوق :**

**جدول رقم (25):** فجوة إعادة تسعير الفائدة للبنك الأردني للاستثمار والتمويل

| البيان / السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| الموجودات | 845419891 | 949576672 | 1073246133 | 1152102916 |
| الالتزامات | 18595638 | 24721302 | 32691278 | 28882429 |
| فجوة إعادة تسعير الفائدة | 826824253 | 924855370 | 1040554855 | 1123220487 |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك للفترة 2015-2018

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الGAP 826 مليون دينار سنة 2015 ثم ارتفعت الى 924 مليون دينار سنة 2016 واستمرت في ارتفاع لتصل الى 1123220487 دينار سنة 2018 مما يدل على أن موجودات البنك حساسة للفائدة أكثر من االتزاماته

وبما أن نتيجة الفجوة موجبة بالاضافة الى ارتفاع معدلات الفائدة فان هذا سيؤدي الى ارتفاع في اسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة وعدم امكانية اعطاء الباحث حكم واقعي على قوة أو ضعف حساسية البنك للسوق من خلال تحليل البيانات الواردة سابقا .

**شكل رقم (14):** تطور فجوة اعادة تسعير الفائدة للبنك الأردني للاستثمار والتمويل 2015-2018

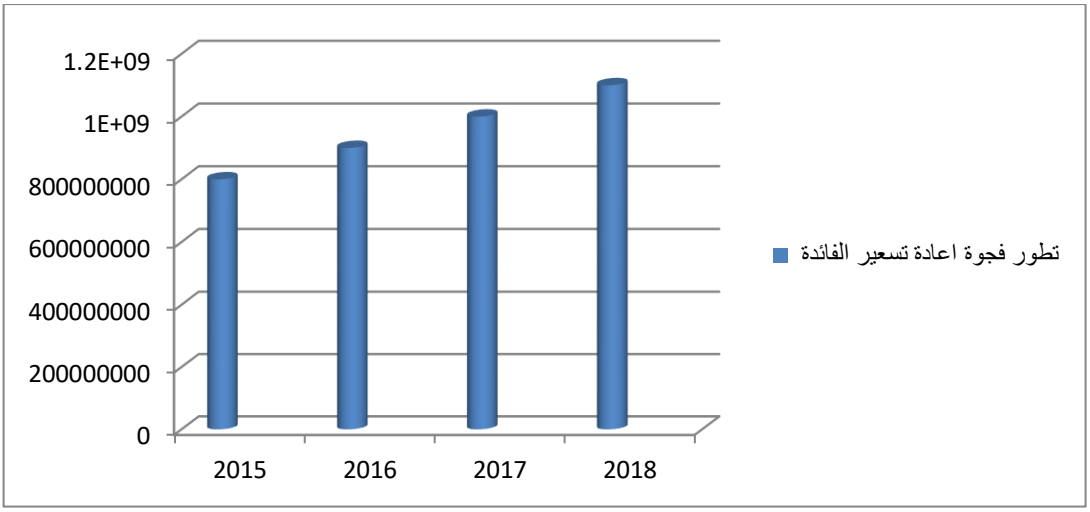


**المصدر :** من اعداد الطالبتين باعتماد على الجدول رقم (25).

***التصنيف النهائي للبنك** : بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير CAMELS واعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدى ، يمكن اعطاء التصنيف النهائي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل للنحو التالي :

**جدول رقم( 26):** التصنيف النهائي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل

| التصنيف / المؤشر | كفاءة رأس المال | جودة الأصول | الادارة | الربحية | السيولة |
|---|---|---|---|---|---|
| التصنيف الفردي | 1 | 1 | 1 | 2 | 3 |
| متوسط التصنيف | 1.6 =(3+2+1+1+1)/5 | | | | |

| التصنيف النهائي | 2 |
|---|---|

**المصدر :** من اعداد الطالبتين

من خلال الجدول اعلاه تحصل البنك على التصنيف 2 مما يعني أن اداء البنك مرضي وموقفه سليم نسبيا لكن يعاني من بعض القصور في مؤشر السيولة لذلك يجب على البنك النظر في كيفية ادارتة تجنبا للوقوع في عسر مالي .

**خلاصة :**

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا ، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي ، واختبار صحة فرضيات الدراسة .وتوصلنا من خلال الدراسة إلى :

أن تطبيق المؤشرات المالية يساعد البنك على اكتشاف نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات، وتساعد في التعرف على مركزه المالي ثم محاولة تقديم اقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للبنك.

أما فيما يخص دراسة وتحليل المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS للبنك الأردني للاستثمار والتمويل توصلنا إلى :

يعتبر معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك وذلك لاعتمادها على التحليل الكمي والنوعي وإعطاء تقييم شامل لأداء البنك .

# الخـــاتمة

## خاتمة :

تناولت هذه الدراسة موضوع المؤشرات المالية ودورها في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية،حيث تمحورت إشكالية البحث في معرفة مدى مساهمة هذه المؤشرات في قياس مستوى الأداء المالي للبنوك.

للحكم على أداء البنك ماليا يستخدم مجموعة من المؤشرات المالية منها ما هو تقليدي مثل النسب المالية (نسب السيولة والربحية ....) ، ومنها ماهو حديث مثل القيمة الاقتصادية المضافة ونظام التقييم الأمريكي camels ، حيث قمنا في دراستنا بحساب بعض المؤشرات المالية التقليدية للبنك موضوع الدراسة بالإضافة إلى تطبيق نموذج camels الذي يعتبر من المؤشرات الحديثة وذلك بالاعتماد على الكشوف المالية للبنك .

- ✓ **اختبار الفرضيات :**

بعد دراسة الموضوع سيتم في ما يلي التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

**الفرضية الأولى :** "تقييم الأداء المالي هو تحليل معلومات مالية من اجل التعرف على الوضعية المالية للبنك في فترة ما " .

هذه الفرضية صحيحة حيث يمكن القول أن تقييم الأداء هو مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم المعلومات والبيانات المالية المتاحة في القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها حتى يتمكن من الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للبنك واتخاذ القرارات.

**الفرضية الثانية: "** النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المؤشرات المالية يمكن أن تعبر بشكل نهائي وقطعي على مستوى الأداء المالي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل "

هذه الفرضية صحيحة جزئيا حيث أن المؤشرات المالية التقليدية تقتصر على التحليل الكمي في حين أن نموذج camels يعطي تقييم شامل للبنك وذلك لاهتمامه بكلا الجانبين الكمي والنوعي معا .

- ✓ **نتائج الدراسة :**

تتمثل أهم نتائج الدراسة في ما يلي :

- تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المرداة.
- من خلال احتساب بعض النسب المالية توصلنا إلى أن البنك يجب عليه الاهتمام أكثر بنسب الربحية ونسب السيولة وزيادة هذه النسب وذلك لتحسين قدرته على توليد الأرباح.
- من تطبيق نموذج camels على البنك الأردني للاستثمار والتمويل توصلنا إلى النتائج التالية :

*يحقق البنك نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الأردنية فحصل على التصنيف رقم 1.

*أصول البنك تمتاز بالجودة وإدارة جيدة للائتمان والقدرة على الأصول ذات المخاطر .

* تحمل إدارة البنك التصنيف رقم1 نظرا لالتزامها بتشريعات وأنظمة البنك المركزي الأردني .
* أن البنك يحقق أرباح مرضية وذلك لحصوله على التصنيف 2 ومع ذلك ينبغي على البنك زيادة نسب الربحية
*أظهرت مؤشرات السيولة انخفاضا حيث تحصل عل التصنيف الثالث لذلك يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة سيولته لتجنب الوقوع في عسر مالي.
*إن قيمة الGAP في ارتفاع تدريجي للفترة الممتدة ما بين[2015-2018] مما يعني أن أصول البنك حساسة لتغيرات أسعار الفائدة
* صنف البنك الأردني للاستثمار والتمويل في الصنف الثاني، مما يعني أن أداءه مرضي وموقفه سليم.

- عند مقارنة النتائج المتوصل إليها عن طريق المؤشرات التقليدية مع النتائج المتحصل عليها من تطبيق نظام camels وجدنا أنها متشابهة ،و أن الفرق بين المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة يكمن في أن هذه الخيرة تهتم أيضا بالتحليل النوعي إلى جانب الكمي حيث تدرس جانب الإدارة والحوكمة في البنك أما التقليدية فتقتصر علي الجانب المكي فقط.

**- مقارنة نتائج الدراسة المتوصل إليها مع نتائج دراسة سابقة :**

تمت مقارنة نتائج دراستنا مع نتائج دراسة بوساحة سليمة وزلاسي هناء التي كانت تحت عنوان تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels ( دراسة حالة البنك الأردني 2014-2016) ،حيث

1. بالنسبة لملاءة رأس المال، تحصل البنك الأردني على التصنيف رقم 1 (واحد) وهو نفس التصنيف الذي تحصل عليه البنك الذي قمنا بدراسته (البنك الأردني للاستثمار والتمويل ) مما يعطي مؤشرات على مايلي :
*أداء قوي للأرباح .
*النمو الجيد للأصول.
*خبرة الإدارة الجيدة في متابعة الأعمال البنكية وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال .
*معقولية توزيع الأرباح على المساهمين .
2. تحمل إدارة البنك الأردني التصنيف رقم 1وهو بدوره نفس التصنيف الذي تحصل عليه البنك الأردني للاستثمار والتمويل نظرا ل:
*التزامها بتشريعات وأنظمة البنك المركزي .
*توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها .
*فعالية الأنظمة الإدارية.

3. أظهرت مؤشرات ربحية البنك الأردني إنخفاظا حيث تم تصنيفها في الصنف 3 أما بالنسبة للبنك الذي قمنا بدراسته فقد حصل على التصنيف رقم2 وهذا ما يعني أنه يحقق أرباح مرضية إلا أنه يجب عليه العمل من أجل زيادة هذه النسبة .
4. أظهرت مؤشرات السيولة إنخفاظا حيث وضع البنك الأردني ضمن التصنيف 4 فيما تحصل البنك الأردني للاستثمار والتمويل على التصنيف2 مما يعني أن البنكين كانا يواجهان نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل التالية :

*توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة.

*توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات .

5. قيمة ال GAP في كلا البنكين في ارتفاع تدريجي خلال فترة الدراسة مما يعني أن أصول كلا البنكين حساسة لتغيرات أسعار الفائدة وعدم إمكانية إعطاء حكم على قوة ضعف حساسية البنك للسوق من خلال البيانات الواردة للبنكين.
6. التصنيف النهائي للبنكين: تحصل كلا البنكين على التصنيف 2 مما يعني أن أداءهما مرضي .

✓ **التوصيات والاقتراحات:**

- اعتماد بنك الجزائر نظام camels في تقييم أداء البنوك الجزائرية من أجل معرفة الخلل الموجود في النظام البنكي ككل ودراسة كل بنك على حدى من أجل معالجة المشاكل و تحسين أداء البنوك والنهوض بالنظام البنكي الجزائري .
- تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة البنكية من أجل تنمية القدرات الفنية للنهوض بمتطلبات العمل البنكي و الرقابي والتعامل معه بكفاءة .
- توثيق المشاكل التي يتعرض لها البنك وأسبابها وطرق معالجتها بتقارير خاصة بهدف تراكم الخبرة وزيادة كفاءة الإدارة للحد من التعرض لهذه المشاكل مستقبلا.
- تدعيم البنوك بالأبحاث العلمية التي تهدف إلى تحسين أداء البنك وكشف الخلل من أجل معالجته وعدم الوقوف كحاجز صاد في وجه الأبحاث العلمية.
- متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي وخاصة تلك النظم المتخصصة مثل نظام camels والاستفادة من خبرات الدول والبنوك العالمية في هذا المجال.

✓ **آفاق البحث العلمي:**

في الختام نتمنى أن تكون هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة الجزائرية باعتبارها تناولت موضوع بالغ الأهمية في أهم القطاعات الاقتصادية ألا وهو استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، كما نتمنى أن تتواصل الأبحاث في هذا المجال من خلال دراسة ما يلي:

* مدى تحسن أداء البنوك الخاضعة لنضام camels ومقارنتها مع بنوك لم تخضع لهذا النظام .

* دراسة التغيرات الجديدة على نظام camels وأهم المؤشرات المضافة له .

## قائمة الملاحق:


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | قائمة المركز المالي الموحد للبنك الأردني للاستثمار والتمويل سنة 2015 | 87 |
| **02** | قائمة الدخل الموحد للبنك الأردني للاستثمار والتمويل سنة 2015 | 88 |
| **03** | قائمة المركز المالي الموحد للبنك الأردني للاستثمار والتمويل سنة2016 | 89 |
| **04** | قائمة الدخل الموحد للبنك الأردني للاستثمار والتمويل سنة 2016 | 90 |
| **05** | قائمة المركز المالي الموحد للبنك الأردني للاستثمار والتمويل سنة2017 | 91 |
| **06** | قائمة الدخل الموحد للبنك الأردني للاستثمار والتمويل سنة2017 | 92 |
| **07** | قائمة المركز المالي الموحد للبنك الأردني للاستثمار والتمويل سنة2018 | 93 |
| **08** | قائمة الدخل الموحد للبنك الأردني للاستثمار والتمويل سنة2018 | 93 |

## قائمة المختصرات :

| الاختصار | المصطلح باللغة الانجليزية | المصطلح باللغة العربية |
|---|---|---|
| EVA | Economic Value Added | القيمة الاقتصادية المضافة |
| ROA | Return On Assets | العائد على الأصول |
| ROE | Return On Equity | العائد على حقوق الملكية |
| ROAA | Return On Average Assets | العائد على متوسط الأصول |
| NOPAT | Net Operating Profit After Tax | صافي الأرباح الناتجة من العمليات التشغيلية بعد الضريبة |
| EBIT | Earning Before Interest andTax | صافي الربح التشغيلي قبل الفائدة والضريبة |
| WACC | Weighted Average Cost of Capital | المعدل المرجع لكلفة رأس المال |
| CE | Capital Employed | رأس المال المستثمر |
| CI | Invested Capital | رأس المال المستثمر |
| CAPM | Capital Assets Pricing Models | نموذج تسعير الأصول الرأسمالية |
| ROI | Return On Invested | العائد على الاستثمار |

**قائمة الجداول :**


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | معاني الحروف لنموذج CAMELS | 31 |
| 02 | تصنيف البنوك حسب مصادر CAMELS والإجراءات الرقابية المتخذة | 33 |
| 03 | تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة (Examiner Ration) | 34 |
| 04 | تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح | 37 |
| 05 | تصنيف ربحية البنك | 41 |
| 06 | نسب تصنيف سيولة البنك | 42 |
| 07 | مؤشرات الربحية للبنك الأردني للاستثمار والتمويل | 52 |
| 08 | نسب السيولة للبنك الأردني للاستثمار والتمويل | 53 |
| 09 | مؤشرات ملاءة رأس المال | 54 |
| 10 | مؤشرات توظيف الأموال | 55 |
| 11 | نسبة كفاية رأس المال للبنك الأردني للاستثمار والتمويل | 56 |
| 12 | تصنيف كفاية رأس المال للبنك | 57 |
| 13 | نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول | 58 |
| 14 | تصنيف جودة أصول البنك الأردني للاستثمار والتمويل اعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للايرادات إلى مجمل الأصول | 58 |
| 15 | نسبة التصنيف المرجح للبنك | 59 |
| 16 | تصنيف جودة أصول البنك الأردني للاستثمار والتمويل اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح. | 60 |
| 17 | تصنيف جودة أصول بنك الاستثمار والتمويل | 60 |
| 18 | تطور عدد الموظفين في البنك الأردني للاستثمار والتمويل حسب المؤهل العلمي للفترة( 2018-2015) | 62 |
| 19 | البرامج التدريبية التي يتلقاها موظفي البنك الأردني للاستثمار والتمويل 2015-2018 | 64 |
| 20 | نوع الدورات التدريبية التي يتلقاها موظفي البنك الأردني للاستثمار والتمويل (2018-2015) | 64 |
| 21 | نسب الربحية للبنك الأردني للاستثمار والتمويل | 68 |
| 22 | تصنيف ربحية البنك | 70 |
| 23 | نسبة السيولة في البنك | 70 |
| 24 | تصنيف سيولة البنك | 71 |
| 25 | فجوة اعادة تسعيرة الفائدة للبنك الأردني للاستثمار والتمويل | 72 |
| 26 | التصنيف النهائي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل | 73 |